المحكمة الجنائية الدولية
جمعية دول الأطراف

رسالة إخبارية

كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠

نشرة خاصة بجمعية الدول الأطراف رقم ٥

ICC-ASP-NL-05/10-Ar

السبت الموافق ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ صباحاً

المؤتمر الاستعراضي يعتمد تعديلاً تاريخياً بشأن جريمة العدوان

التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي

اختتم المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي باعتماد اتفاق تاريخي بشأن جريمة العدوان بتوافق الآراء في وقت متأخر من الليل. وتضمن القرار الذي عدل به المؤتمر نظام روما الأساسي تعريفاً لجريمة العدوان والشروط التي يمكن للمحكمة أن تمارس في إطارها الاختصاص على هذه الجريمة.

وتعرف المادة ٨ مكرراً الجديدة في نظام روما الأساسي جريمة العدوان على أنها تخطيط أو إعداد أو شن أو تنفيذ عمل عدواني من جانب زعيم سياسي أو عسكري. ويشار إلى العمل العدواني على أنه «استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى وسلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأي صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة». وعلاوة على ذلك، لكي يكون العمل العدواني ركناً من أركان جريمة العدوان، يجب أن يشكل هذا العمل «بحكم خصائصه وخطورته ونطاقه انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة».

وفيما يتعلق بممارسة المحكمة للاختصاص، وافق المؤتمر على إمكانية أن يحيل مجلس الأمن الحالة التي يبدو فيها أن عملاً عدوانياً قد ارتكب إلى المحكمة، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغض النظر عما إذا كان المعني دولة من الدول الأطراف أو من الدول غير الأطراف.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمحكمة أن تباشر أيضاً عملها على أساس إحالة من دولة أو بمبادرة من المدعي العام نفسه، إلا إذا كان العمل العدواني ارتكب من قبل دولة ليست طرفاً أو دولة طرف أعلنت أنها لا تقبل اختصاص المحكمة على جريمة العدوان. وفي هذا السيناريو، على المدعي العام أن يبلغ مجلس الأمن بالحالة وينتظر قراراً بشأن العدوان من جانب مجلس الأمن في غضون الأشهر الستة التالية. وبعد تلك الفترة، يمكن للمدعي العام أن يباشر عمله فقط إذا حصل على إذن بذلك من الشعبة التمهيدية للمحكمة.

منشور جمعية الدول الأطراف*

المؤتمر الاستعراضي
السجلات الرسمية

* العربية والصينية والإنكليزية
والفرنسية والروسية والإسبانية

وفضلاً عن ذلك يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها فقط بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شريطة أن تؤكد الدول الأطراف بعد ذلك ممارسة الاختصاص في قرار تتخذه بتوافق الآراء أو بأغلبية الثلثين. كما اعتمد المؤتمر قراراً بتمديد قائمة الأسلحة المحظورة في حالة النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. ومن شأن هذا التعديل على المادة ٨ من نظام روما الأساسي أن يجعل استخدام بعض الرصاصات السامة والرصاصات التي تتمدد، أو الغازات الخانقة أو السامة، وجميع ما في حكمها من السوائل والمواد والأجهزة، في نزاعات مسلحة غير ذات طابع دولي، جريمة من جرائم الحرب، وفقاً لاختصاص المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك أعاد المؤتمر النظر في المادة ١٢٤ من النظام الأساسي التي تسمح للدول الأطراف الجديدة بالانسحاب من اختصاص المحكمة على جرائم الحرب لمدة سبع سنوات وقرر إعادة النظر في هذا الحكم مرة أخرى في سنة ٢٠١٥.

البيانات الافتتاحية (مقتطفات)

http://tinyurl.com/RCICC-OPST

السفير كريستيان ويناويسر
رئيس المؤتمر الاستعراضي

«إن مستقبل العدالة الجنائية الدولية هو التزام تشترك فيه الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والدول التي لم تقرر بعد الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وعلينا أن نواصل السعي جاهدين لتحقيق عالمية العضوية في المحكمة.

وينبغي أن يكون مؤتمر كمبالا خطوة حاسمة في جهودنا الفردية والمشتركة الرامية إلى تعزيز رغبة الدول في القيام بالتحقيق والمقاضاة وقدرتها على ذلك. وفي جميع الظروف، علينا كدول واجب القيام بذلك في المقام الأول».

فيديو : http://tinyurl.com/RCICC-PASP

القاضي سانغ – هيون سونغ
رئيس المحكمة الجنائية الدولية

«من دون التعاون لن يلقى القبض على أحد ولن يحمى الضحايا والشهود ولن يمكن اتخاذ أية إجراءات

ومن دون إجراءات وطنية موثوقة وعادلة ستتسع هوة الإفلات من العقاب.

وإن لم يشارك الضحايا والشهود مشاركة مناسبة، لن تتحقق إمكانيات العدالة.

وإن لم نسع إلى تحقيق السلام والعدالة «اليد في اليد» فإننا مهددون بفقدانهما».

السيد لويس مورينو – أوكامبو
المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

«أصبح إلقاء القبض على المتهمين أكبر اختبار للدول الأطراف. فبعض الأفراد المطلوبين من المحكمة يتمتعون بالحماية من مليشياتهم الخاصة، كما يعمل آخرون في حكومات تحرص على حمايتهم من العدالة. وهم لا يزالون يرتكبون جرائم جمة. والوقت يداهم الضحايا، وهم ينتظرون النجدة؛ ويطالبون الآن بوقف أعمال الاغتصاب والقتل».

«ولا يمكن للمدعي العام والمحكمة أن يأخذا الاعتبارات السياسية في الحسبان ولن يفعلا ذلك. وهو قرار واع لإلزام الجهات الفاعلة السياسية بتعديل الحدود القانونية الجديدة. ولا يمكن لكلينا الادعاء بأننا «لن نعود» للسماح بارتكاب تلك الفظائع، في حين نواصل استرضاء المجرمين في «عملهم المعتاد».

صاحب السعادة السيد يوري كاغوتا موسيفيني
رئيس أوغندا

«... لا ينبغي حتى انتظار تحقيق العدالة لتعويض الضحايا، فلا بد من القيام بذلك الآن، وينبغي حشد جميع الموارد لمساعدتهم وتعويضهم، وذلك حتى قبل إلقاء القبض على المجرمين ومحاكمتهم».

صاحب السعادة السيد جاكايا مريشو كيكويتي
رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

«سعياً للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب وضمان ثقافة للمساءلة والعدالة وسيادة القانون، من الضروري أن تقدم الدول الأطراف الدعم الكامل إلى المحكمة، مراعية في ذلك التزاماتها بموجب النظام الأساسي، لكي تحقق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية الكبرى».

السيد كوفي عنان
الأمين العام السابق للأمم المتحدة

«... ليست «أفريقيا» بمعادية للمحكمة. فعندما ألتقي بأفارقة يعملون في جميع مناحي الحياة، فإنهم يطلبون العدالة: من محاكمهم، إن أمكن، أو من محاكم دولية إن لم يوجد بديل يتمتع بالمصداقية.

والمحكمة الجنائية الدولية لا تحل محل سلطة المحاكم الوطنية، بل إنها محكمة للملاذ الأخير يحكمها مبدأ التكامل.

وأنا فخور، بوصفي أفريقياً، بمساهمة قارتي في النجاح في الوفاء بهذا الالتزام الكبير.

... وأنا فخور كذلك لأن المحكمة تنظر في الوقت الراهن في أربع أو خمس حالات من أفريقيا، إما أحالها القادة الأفارقة إلى المحكمة، أو تعاونوا تعاوناً فعالاً معها في التحقيقات، وهم بذلك يسعون إلى دعم آلية قضائية دولية في مقابل قدرتهم القضائية المحدودة ...

وفي جميع الحالات المذكورة، تستهدف المحكمة الإفلات من العقاب، وليس البلدان الأفريقية ...

وأفريقيا تريد تلك المحكمة، وأفريقيا تحتاج تلك المحكمة، فينبغي لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم إلى تلك المحكمة.

ونحن نتعهد بوضع حد للإفلات من العقاب. فدعونا نفي بهذا التعهد لكي لا تلاحق أحفادنا عندما ينظرون إلى ماضيهم أصوات جديدة من ميادين قتل لا نعرفها بعد».

فيديو : http://tinyurl.com/RCICC-Annan1
http://tinyurl.com/RCICC-Annan2

النقاش العام

شارك ما مجموعه ٦٧ دولة طرفاً و١٨ مراقباً، وكذلك العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في النقاش العام. وأكد العديد من المتحدثين التزامه بمهمة المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة للضحايا، وردع الأعمال الوحشية في المستقبل.

http://tinyurl.com/RCICC-GD

السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية للوكسمبورغ

السيدة أوريليا فريك، وزيرة الشؤون الخارجية لليختنشتاين

السيد فاندي شيدي ميناه، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون

الوفود الأكثر عدداً:

١.	أوغندا	٤٢
٢.	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠
٣.	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٥
٤.	كينيا	١٨
٥.	إيطاليا هولندا	١٥
٦.	البرازيل	١٣
٧.	جنوب أفريقيا	١٢
٨.	بلجيكا كندا ألمانيا نيجيريا النرويج	١١

المسؤولون رفيعو المستوى الذين حضروا المؤتمر الاستعراضي:

الأمين العام للأمم المتحدة

رؤساء الدول : ٢
أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة

نواب رؤساء الوزراء : ١
لوكسمبورغ

وزراء الشؤون الخارجية : ٤
بنغلاديش وليختنشتاين والنرويج وأوغندا

نواب وزراء الخارجية : ٢
الأرجنتين وسيراليون

وزراء العدل : ٢١
بنغلاديش وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإكوادور وفيجي وغامبيا وغانا وغينيا وإيطاليا ومالي والجبل الأسود وناميبيا وهولندا ونيجيريا وبولندا والسنغال وسلوفينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة

نواب وزراء العدل : ٣
ألبانيا وجنوب أفريقيا وزامبيا

إعلان كمبالا

اعتمد المؤتمر إعلان كامبالا(RC/Decl.1) الذي أعادت الدول من خلاله تأكيد التزامها بنظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً، فضلاً عن التزامها بعالميته ونزاهته. وأعادت الدول تأكيد تصميمها على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم موضع الاهتمام الدولي من العقاب، وشددت على أن العدالة هي لبنة أساسية لبناء السلام المستدام وأعلنت أنها ستواصل وتعزز جهودها الرامية إلى النهوض بحقوق الضحايا بموجب النظام الأساسي. كما قررت الدول الاحتفال من الآن فصاعداً بيوم ١٧ تموز/يوليه، وهو اليوم الذي اعتمد فيه نظام روما الأساسي في سنة ١٩٩٨، باعتباره يوم العدالة الجنائية الدولية.

عقد المؤتمر الاستعراضي في منتجع مونيونيو كومنولث لمدة ١٠ أيام عمل امتدت من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

انظر الصور على الموقع التالي: http://www.icc-cpi.int/Menus/ASP/ReviewConference/Photo+Gallery/Photo+Gallery.htm

نتائج المؤتمر الاستعراضي

تعريف العدوان

المادة ٨ مكرراً – جريمة العدوان

١– لأغراض هذا النظام الأساسي، تعني «جريمة العدوان» قيام شخص ما في وضع يتيح له التحكم بالفعل في العمل السياسي أو العسكري للدولة أو توجيهه بتخطيط أو إعداد أو شن أو تنفيذ عمل عدواني من شأنه، بحكم خصائصه وخطورته ونطاقه، أن يعد انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢– لأغراض الفقرة ١، يعني «العمل العدواني» استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وتنطبق صفة العمل العدواني على أي عمل من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٤ (د–٢٩) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤:

(أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتاً، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة؛

(ب) قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى؛

(ج) ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من جانب القوات المسلحة لدولة أخرى؛

(د) قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين البحري والجوي لدولة أخرى؛

(هـ) قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق، أو أي تمديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق؛

(و) سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة؛

(ز) إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من جانب دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعددة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك.

انظر الموقع التالي: **http://www.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Resolutions/RC-Res.6-ARA.pdf**

وانظر كذلك جزء الإخطار بالإيداع C.N.651.2010 Treaties-8 المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو متاح على الموقع التالي: http://treaties.un.org

الفريق العامل المعني بجريمة العدوان

نظر الفريق العامل المعني بجريمة العدوان في المقترحات التي أسفرت عنها المفاوضات التي دارت منذ سنة ٢٠٠٢ عندما أنشأت الجمعية فريقاً عاملاً خاصاً مفتوح للعضوية للدول. واضطلعت الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت بين الدورات في معهد ليختنشتاين لتقرير المصير التابع لجامعة برينستون في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ بدور مهم في عملية المفاوضات. ونظراً إلى أن تعريف جريمة العدوان حصل بالفعل على توافق كبير جداً في الآراء في هذه العملية، فإن التركيز انصب في كمبالا على الشروط التي ستمارس المحكمة في إطارها اختصاصها، بما في ذلك دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الصدد.

صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) رئيس الفريق العامل المعني بجريمة العدوان، والسيد رينان فيلاسيس، مدير الأمانة

ألقى السيد بين فرينز، المدعي العام السابق لمحكمة نورمبرغ، خطاباً أمام الفريق العمل المعني بجريمة العدوان

الفديو (YouTube):
http://youtu.be/rg3MI7FxA2c
الملف الصوتي (mp3):
https://files.me.com/asp.icc/h0akqo.mov

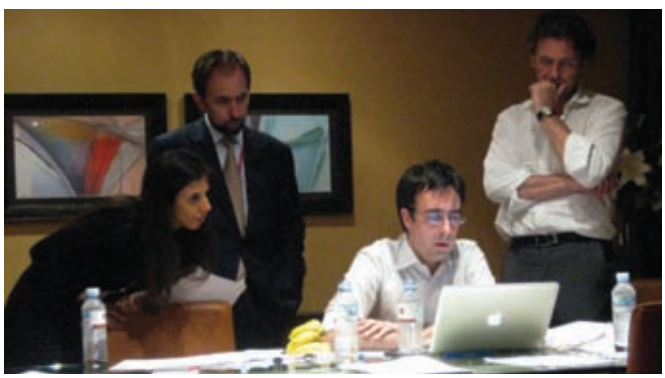

المادة ١٢٤ (حكم انتقالي بشأن جرائم الحرب)

اعتمد المؤتمر الاستعراضي القرار (RC/Res.4) الذي ينص على ما يلي:

١- يقرر الاحتفاظ بالمادة ١٢٤ بشكلها الحالي؛

٢- يقرر كذلك مواصلة استعراض أحكام المادة ١٢٤ أثناء الدورة الرابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

تعديلات على المادة ٨ من نظام روما الأساسي

اعتمد المؤتمر الاستعراضي القرار RC/Res.5 المعنون "تعديل المادة ٨ من نظام روما الأساسي"، الذي مدد بموجبه الاختصاص الذي تتمتع به المحكمة بالفعل على الجرائم الواردة في الفقرة ٢ (ب) '١٧' و'١٨' و'١٩' من المادة ٨ عندما ترتكب في سياق نزاع دولي مسلح، لينسحب على الجرائم التي ترتكب في سياق نزاع مسلح غير ذي طابع دولي.

وأدرجت الجرائم التالية في الفقرة ٢ (ه) '١٣' و'١٤' و'١٥' من المادة ٨، على التوالي: استخدام السموم أو الأسلحة المسممة؛ واستخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها، وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة؛ واستخدام الرصاص الذي يتمدد أو يتسطح بسهولة في جسم الإنسان، مثل الرصاصات ذات الأغلفة الصلبة التي لا تغطي كامل جسم الرصاصة أو الرصاصات المخززة الغلاف.

وبموجب القرار نفسه، اعتمد المؤتمر أيضاً أركان كل من هذه الجرائم.

انظر كذلك جزء الإخطار بالإيداع C.N.651.2010 Treaties-6 المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، المتاح على الموقع التالي: http://treaties.un.org.

من اليسار: السيد جيرارد ديف (بلجيكا) والسيد مارسيلو بوهيك (البرازيل) والسيدة ستيلا أورينا (كينيا)، منسقو الفريق العامل المعني بالتعديلات الأخرى.

تعزيز تنفيذ الأحكام

اعتمد المؤتمر الاستعراضي القرار التالي (RC/Res.3) الذي بموجبه:

١- يدعو الدول إلى الإعراب للمحكمة عن رغبتها في قبول الأشخاص المحكوم عليهم، وفقاً للنظام الأساسي؛

٢- يؤكد أنه يجوز تنفيذ أحكام السجن في سجن تتيحه للدولة المعنية منظمة، أو آلية أو وكالة، دولية أو إقليمية؛

٣- يحث الدول الأطراف والدول التي أعربت عن استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم، مباشرة أو من خلال منظمة دولية مختصة، على تعزيز التعاون الدولي بفاعلية على كافة المستويات، وخاصة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛

٤- يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يوجه انتباه جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى هذا القرار، من أجل تشجيع مراعاة الأهداف الواردة أعلاه في إعداد وتنفيذ برامج المساعدة ذات الصلة التي يقدمها كل من البنك الدولي، والمصارف الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغير ذلك من الوكالات الوطنية ومتعددة الأطراف، ذات الصلة.

السيد مارتين سوبري (النرويج) وهو يعرض مشروع القرار الخاص بتنفيذ الأحكام.

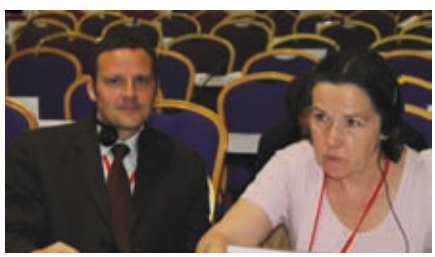

السيد ماكس أوليفر غونيه والسيدة كريستينا فاساك، الوفد الفرنسي

من اليسار: السيدة كونسبسيون إسكوبار هيرناندیز (إسبانيا)، رئيسة لجنة الصياغة، والسيد خوان أنطونيو إسكوديرو والسيدة أنّا ماريا فيرناندیز دي سوتو من أمانة الجمعية.

لجنة الصياغة

أنشأ المؤتمر لجنة للصياغة وكلفها بتقديم توصيات تهدف إلى ضمان الدقة اللغوية والاتساق بين مختلف الصيغ اللغوية لمشروع التعديلات على نظام روما الأساسي، فضلاً عن مشروع أركان كل جريمة، وذلك قبل أن يعتمدها المؤتمر. وكانت اجتماعات اللجنة مفتوحة لجميع الوفود، بمن فيهم المراقبون.

أعضاء لجنة الصياغة:

الصين
فرنسا
الأردن
الاتحاد الروسي
سلوفينيا
إسبانيا
المملكة المتحدة

تقييم العدالة الجنائية الدولية

اختتم المؤتمر عملية تقييم العدالة الجنائية الدولية باعتماد إعلان كمبالا، وإعلان بشأن التعاون، وقرار بشأن التكامل، وقرار آخر بشأن تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة.

تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة

ركز الفريق على ثلاثة مواضيع رئيسية هي:

(أ) الاعتراف بالحق في المشاركة؛
(ب) والتوعية وحماية الضحايا والشهود، باعتبارها مكونات أساسية في الوفاء بالولاية؛
(ج) والحق في التعويض، ودور الصندوق الاستئماني للضحايا.

وأقر الفريق بأهمية مشاركة الضحايا وضرورة تعزيز موقفهم وموقف أصحاب المصالح والمستفيدين من نظام روما الأساسي وأعاد تأكيد ذلك بشكل كبير. وفي هذا الصدد وضعت المحكمة بالفعل إستراتيجية لضمان زيادة مشاركة الضحايا. واتفق أيضاً على ضرورة وضع برنامج توعية متين من أجل التعريف بالمحكمة وفهمها وإمكانية وصول السكان المتضررين إليها، مع التركيز خاصة على المجتمعات النائية.

وسلط الضوء على الأهمية الأساسية لما يقوم به الصندوق الاستئماني للضحايا لضمان الحماية المناسبة للضحايا والشهود، وكذلك الوسطاء، بالإضافة إلى إعادة التأهيل البدني، والمساعدة النفسية والدعم المادي.

وعلاوة على ذلك أكد عدد من المشاركين أهمية وضع تدابير لمساعدة الضحايا محلياً بهدف تعزيز التكامل وهو مبدأ أساسي في نظام روما الأساسي. واختتمت عملية التقييم المذكورة بإصدار قرار بشأن تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة، وقد أقر هذا القرار في جملة أمور بحق الضحايا في الوصول الفعال والمنصف إلى العدالة والدعم والحماية والتعويض المناسب والفوري عن الضرر الذي لحق بهم وفي الحصول على المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وآليات التعويض باعتبارها عناصر أساسية من عناصر العدالة. وعلاوة على ذلك أكد المؤتمر ضرورة تحسين أنشطة التوعية ودعا إلى التبرع للصندوق الاستئماني للضحايا.

فيديو:
http://tinyurl.com/RC-Victims

ويرد موجز للمناقشة في المرفق الخامس (أ) بالوثيقة RC/11، في حين ترد المتابعة في الوثيقة ICC-ASP/9/25.

السلام والعدالة

المشرف و أربعة أعضاء قدموا عروض موجزة، تلاها الجزء التفاعلي مع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ومن بين الاستنتاجات من المناقشة، توصلت المناقشات بوضوح إلى أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمثل نقلة نوعية، معبرة عن ان العفو لم يعد خيارا لأخطر الجرائم بموجب نظام روما الأساسي. هناك الآن وجود علاقة إيجابية بين السلام والعدالة، على الرغم من ان التوترات بين الجانبين لا تزال بحاجة إلى الاعتراف والمعالجه.

وجود المحكمة الجنائية الدولية، قيل، طرح بعض التحديات الجديدة. كان على الوسطاء ايجاد سبل لاقناع الاطراف على ان تأتي إلى طاولة المفاوضات على خلفية لوائح الاتهام الفعلية أو الممكنة. التأثير الرادع المحتمل للعدل سيضعف إذا كان ينظر إليه على أنه إجراء استثنائي أو قابل للتداول. اعضاء اللجنة اتفقوا بصورة عامة على أنه لا ينبغي النظر الى آليات العدالة البديلة كبديل، ولكن بدلا مكملا لعمليات العدالة الجنائية، مع تركيز المحكمة الجنائية الدولية على أشد الجرائم خطورة.

وكان من بين الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يشكل تطورا بالغ الأهمية مثل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
ويرد موجز للمناقشة في RC/11 المرفق الخامس (ب).

http://www.icc-cpi.int/Menus/ASP/ReviewConference/Resolutions+and+Declarations/Resolutions+and+Declarations.htm

التكامل

أشار المتحدثون الذين مثلوا المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن السلطات القضائية المحلية، أن اختصاص المحكمة هومكمل للولايات القضائية الوطنية، وسوف تعمل فقط حيث كانت الدولة غير راغبة أو غير قادرة على ممارسة ولايتها القضائية فيما يتعلق بجرائم خاصة بنظام روما الأساسي. وسلم الفريق بالتحدي الذي يواجه بعض الدول في هذا الصدد، نظرا لأنها لا تملك القدرات اللازمة، كما سلط الضوء أيضا على أهمية مساعدة الدول لبعضها البعض على المستوى المحلي، من أجل تجنب فجوة الإفلات من العقاب.

اعتمد المؤتمر قرارا بشأن التكامل، خلاله تسليم بان المسؤولية الرئيسية للدول في التحقيق والمقاضاة في أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا ورغبة الدول لمساعدة بعضها البعض في تعزيز القدرات المحلية من أجل التأكد من أن التحقيقات والمحاكمات في الجرائم الخطيرة التي تثير قلقا دوليا يمكن أن تتم على الصعيد الوطني. وشجع المؤتمر أيضا المحكمة والدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني، لاستكشاف المزيد من السبل التي تمكن السلطات القضائية الوطنية القدرة على التحقيق ومحاكمة الجرائم الخطيرة التي تثير قلقا دوليا وامكانية تعزيزها. وعلاوة على ذلك، طلب المؤتمر من الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف، في حدود الموارد المتاحة، لتسهيل تبادل المعلومات بين المحكمة والدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الهيئات القضائية المحلية.

ملخص مناقشة المتحدثين موجود في RC/11, annex V (c), بينما المتابعة تجدونها في ICC-ASP/9/26.

التعاون

حلقة النقاش بشأن التعاون اخذت في الاعتبار، في جملة أمور الأسئلة التالية: تنفيذ التشريعات، المسائل الفردية المحددة التي تواجهها الدول الأطراف والممارسات الجيدة في هذا المجال، والاتفاقيات والترتيبات التكميلية وغيرها من أشكال التعاون والمساعدة، وكيفية التغلب على التحديات التي تواجهها الدول الأطراف فيما يتعلق بطلبات للتعاون، والتعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك الهيئات الإقليمية: النظر في الوضع الحالي والسبل التي يمكن تطويرها، وتعزيز المعرفة والتوعية والدعم للمحكمة: بما في ذلك من خلال تعميم وتعبئة الدعم الشعبي والتعاون مع المحكمة داخل الدول، بما في ذلك تنفيذ قرارات المحكمة وأوامر الاعتقال.

اعتمد المؤتمر إعلان التعاون، الذي في جملة أموره، أكد أن جميع الدول الملزمة بالتعاون مع المحكمة يجب أن تفعل ذلك، أكد على أهمية الامتثال لطلبات التعاون من المحكمة وشدد على الدور الحاسم الذي يلعبه تنفيذ أوامر القبض في ضمان فعالية اختصاص المحكمة ويشجع الدول الأطراف على مواصلة تعزيز تعاونها الطوعي مع المحكمة وتقديم المساعدة إلى الدول الأخرى التي تسعى إلى تعزيز تعاونها مع المحكمة. وعلاوة على ذلك، قرر المؤتمر أن الجمعية ينبغي توجه تركيز خاص على تبادل الخبرات، وطلبت منها أن تدرس كيفية تعزيز الإعلام وتعزيز الفهم بولاية المحكمة وعملياتها.

ملخص مناقشة المتحدثين موجود في RC/11, annex V(d), بينما المتابعة تجدونها في ICC-ASP/9/24.

الأحداث التي نظمت على هامش المؤتمر الاستعراضي

حفل التعهدات

جهتا تنسيق التعهدات الشريكتان، هولندا وبيرو، تعرضان التعهدات على رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ – هيون سونغ، ورئيس المؤتمر، السفير كريستيان ويناويسر.

عقد المؤتمر حفلاً للتعهدات أكدت فيه الدول التزامها بتنفيذ نظام روما الأساسي على المستوى الوطني، أو أكدت عزمها على تقديم المساعدة أو الدعم إلى هذه الجهود التي تبذلها الدول أخرى، أو أكدت التزامها بالتعاون مع المحكمة. وأعلنت جهتا تنسيق التعهدات الشريكتان، هولندا وبيرو، أنهما تلقتا ١١٢ تعهداً من ٣٧ دولة ومنظمة إقليمية تمثل جميع أقاليم العالم.

وانسحبت التعهدات المقدمة (الوثيقة RC/9) على مجموعة متنوعة من المواضيع مثل إبرام اتفاقات أو ترتيبات مع المحكمة بشأن تنفيذ الأحكام ونقل الشهود أو غيرها من قضايا التعاون، والانضمام إلى اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، وتعزيز عالمية نظام روما الأساسي، والدعم المالي للصندوق الاستئماني للضحايا، والصندوق الاستئماني لمشاركة أقل البلدان نمواً والدول النامية الأخرى في دورات جمعية الدول الأطراف، وكذلك تعيين جهات التنسيق الوطنية.

تنفيذ الأحكام

من اليسار: السفير إيف هاسندونك (بلجيكا)، والسفير جاكوو لاجافا (فنلندا)، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ – هيون سونغ، والسفير توماس ونكلر (الدانمرك) أثناء حفل التوقيع.

محكمة صورية

عقدت محكمة صورية في «المساحة المفتوحة» بمشاركة كبيرة من المجتمع المدني والاتحادات المهنية.

مباراة كرة قدم بمناسبة يوم ضحايا الحرب

من اليسار: السيدة ميا آرو- سانشيز (فنلندا) والسيدة الينا بوروناند (شيلي)، المنسقتان المعنيتان بشؤون الضحايا.

أمسية خاصة بشأن العدالة

نظم مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا ومؤسسة السينما من أجل السلام « أمسية خاصة بشأن العدالة » وذلك لتسليط الضوء على محنة الضحايا . وتشرفت الأمم المتحدة بالحصول على جائزة Justitia .

صورة: جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة السينما من أجل السلام

Photo/Video: © **Cinema For Peace** فيديو : http://tinyurl.com/CfP-ICCRC

السيدة بيانكا جاغر تقدم جائزة **Justitia** إلى السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة

السيدة إليزابيث رين، رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، والسيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة يو (بان) سون – تايك، والسيد جاكا بيزيل، منشئ مؤسسة السينما من أجل السلام، والسيدة بيانكا جاغر والسيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

مشاريع الصندوق الاستئماني للضحايا

المشاريع الموافق عليها

يغي الصندوق الاستئماني للضحايا بولايتين خاصتين بضحايا الجرائم بموجب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهما:

١– التعويضات: تنفيذ حكم صادر عن المحكمة بمنح تعويضات ضد شخص مدان عندما تأمره المحكمة بالقيام بذلك.

٢– المساعدة العامة: استخدام التبرعات المقدمة من الجهات المانحة لمساعدة الضحايا وأسرهم في الحالات التي تشارك فيها المحكمة في إعادة التأهيل البدني وتقديم الدعم المادي و/أو إعادة التأهيل النفسي.

ولدى الصندوق الاستئماني، في إطار ولايته الثانية، ٢٩ مشروعاً قائماً في حالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣) وشمالي أوغندا (١٦). وتصل تلك المشاريع إلى ما يقدر بعدد ٧٠ ٢٠٠ مستفيد مباشر (الضحايا) و٢٧٥ ٠٠٠ مستفيد غير مباشر (الضحايا وأسرهم) في كلتا الحالتين.

ومنذ أواخر سنة ٢٠٠٨ وصل الصندوق الاستئماني للضحايا مباشرة إلى ما يقارب ٧٠ ٠٠٠ ضحية من ضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، والغالبية العظمى من هؤلاء الضحايا هم من المجتمعات المتأثرة.

نسبة ٧٢٪ تم الوصول إليها من خلال مشاريع المصالحة للصندوق الاستئماني للضحايا.

ونسبة ٤٪ من الضحايا تحصل على أشكال أخرى من المساعدة المباشرة، بمن فيهم الضحايا المشوهون الذين يخضعون لعمليات الجراحة الترميمية وغيرها من أشكال إعادة التأهيل الطبي.

ونسبة ٥٪ من الأطفال الذين تيتموا بسبب الجرائم الخاضعة لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية و/أو المعرضين للخطر بسببها.

ونسبة ٧٪ من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ونسبة ٨٪ وهي فئة الضحايا الذين تأثروا بالجرائم الجماعية وأسرهم.

الشركاء التنفيذيون

لدى الصندوق الاستئماني للضحايا في الوقت الراهن شبكة واسعة من الشركاء التنفيذيين الدوليين والمحليين، سواء بضمانات مباشرة أو بضمانات فرعية، وهم:

(أ) ٨ شركاء دوليون

(ب) ١٢ شريكاً محلياً

(ج) ١٦ ضماناً فرعياً محلياً

السيد بيتر دي بان، المدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

الأموال

التبرعات الإجمالية للصندوق الاستئماني للضحايا: ٥،٨ ملايين يورو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)

رصد مبلغ ٤،٨ ملايين يورو[1] للمنح المقدمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشمالي أوغندا منذ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وخصص مبلغ ١ مليون يورو للأنشطة المضطلع بها في جمهورية أفريقيا الوسطى ولأي حكم يصدر عن المحكمة بالتعويض.

(١) ويشمل هذا المبلغ تكلفة توسيع المشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والتي ستمتد إلى نهاية عام ٢٠١١.

المؤتمر الاستعراضي : خواطر

القاضي سونغ سانغ هيون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية

كان المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في كمبالا معلماً هاماً على الصعيد العالمي حيث لفت الانتباه إلى نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية، وأعاد تأكيد الاقتناع القوي من الدول بأن النظام متعدد الأطراف الذي يهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي هو أمر ضروري للغاية. وعلى المستوى الرمزي كان من المهم عقد المؤتمر الاستعراضي في إحدى بلدان الحالات وأنا أقدر الفرصة المتاحة للوصول إلى مجتمعات الضحايا على هامش المؤتمر.

وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية نفسها لم تتخذ موقفاً بشأن التعديلات على النظام الأساسي، فإن توصل المؤتمر الاستعراضي إلى اتفاق بشأن القرارات المتعلقة بإضافة جرائم جديدة إلى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية كان من الواضح بأنه تطوراً كبيراً يعكس أيضاً ثقة الدول الأطراف في الدور الذي تضطلع به المحكمة.

وأضافت عملية التعهدات العامة وتقييم العدالة الجنائية الدولية قيمة هامة إلى المؤتمر الاستعراضي ووسعت نطاقه. وأوجد هذا المؤتمر إمكانيات كبيرة لإحراز تقدم في المجالات الرئيسية وهي تحقيق العالمية والتعاون والتكامل. ولا يمكن وضع حد للإفلات من العقاب إلا إذا تم إدراج الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وشؤون نظام روما الأساسي في نظم العدالة الوطنية، وبناء القدرات الخاصة بسيادة القانون وإذا تلقت المحكمة الجنائية الدولية التعاون الذي تحتاجه للوفاء بولايتها. وأنا أحث الدول وأصحاب المصالح الآخرين على الحفاظ على الزخم الذي تم التوصل إليه في كمبالا من أجل توسيع وتعميق تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي.

وصدقت ثلاث دول بالفعل نظام روما الأساسي منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي ونوهت دول أخرى عن عزمها على القيام بذلك. وسأواصل جهودي الرامية إلى رفع مستوى الوعي بالمحكمة الجنائية الدولية على الصعيد العالمي من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات المستنيرة في البلدان التي تنظر في تصديق النظام الأساسي.

السيد لويس مورينو-أوكامبو مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية

كمبالا في عام ٢٠١٠ كانت لحظة مهمة للتقييم والحصول على تشجيع من تجديد التأكيد للدول الأطراف بالتزامهم بنظام روما الأساسي.

في إعلان كمبالا ايدت الدول العزم على مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى التعريف بحقوق الضحايا المنصوص عليها في النظام الأساسي، وتعزيز قدرات الهيئات القضائية الوطنية لمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا وفقا لمبدأ التكامل، و–من الأهمية الحاسمة– لضمان التعاون الكامل مع المحكمة، على وجه الخصوص تنفيذ مذكرات التوقيف. ونرحب أيضا باعتراف الدول الأطراف بأن العدالة هي لبنة أساسية للسلام الدائم.

ونحن نرحب بالقرار بشأن أثر نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتضررة. المكتب يود أن يضيف للدول والمجتمعات المدنية، مساعدة الضحايا يمكن استيعابه بالفعل في البرامج القائمة مثل مساعدات التنمية، وبالتالي ليست هناك حاجة للضحايا لانتظار الانتهاء من الاجراءات القضائية الحصول على تعويض.

خلال عملية تقييم التكامل، اقترح المكتب أن التكامل الإيجابي هو مساعدة الدول بعضها البعض، وتلقي دعم إضافي من المحكمة و/أو المجتمع المدني لتلبية التزامات روما الأساسي. ويود المكتب أن أؤكد أن الدعم في هذا السياق لا ينبغي أن يقتصر على القدرات التقنية ولكن أيضا من خلال تشجيع الالتزام السياسي على السعي للمساءلة الحقيقية. وسيواصل المكتب المساهمة في الجهود الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب.

و عملية القييم بخصوص السلام والعدالة ايضا ناقشت حقيقة أن العفو عن معظم الجرائم الخطيرة لم يعد خيارا، وبأن العالم الجديد قد يخرج الى حيز الوجود.

السيد فيليب كيرش، الرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية ورئيسا لمؤتمر روما الدبلوماسي ١٩٩٨

حين قرر مؤتمر روما ١٩٩٨ ان يعقد مؤتمر استعراضي بعد سبع سنوات من بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كان يدور بالاعتبار التعديلات في النظام الأساسي بالخصوص، وتحديدا قائمة الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة. وكانت جريمة العدوان على رأس تلك القائمة لأن المحكمة لم تستطيع أن تمارس ولايتها القضائية على هذه الجريمة من قبل بسبب ترك بعض القضايا الاساسية معلقة بدون جواب في روما و التي يجبان يتم حلها.

وعقد المؤتمر الاستعراضي في كمبالا في الفترة من ٣١ مايو – ١١ يونيو ٢٠١٠ كان نطاقه واسع. ومع ذلك من المحتمل أن نتذكره أولا وقبل كل شيء بسبب قطعه للعقدة المستعصية لجريمة العدوان، على الرغم من الصعوبات الجمة المعنية. عدد قليل كان يتوقع تسوية هذه المسألة في كمبالا، ناهيك عن حل من شأنه أن يحصول على موافقة عامة.

مثل أي حل عن طريق التفاوض لا يرضي الجميع بالطبع، ولكن أنا من جهتي أنظر إليه على أنه إنجاز عظيم للمؤتمر وقادته، ولا سيما رئيسها، السفير فينافيزر، والسفير زيد بن رعد الحسين، المنسق لجريمة العدوان، لأنهما تمكنا من تجنب كل من تأجيل آخر لهذه المسألة ومخاطر حقيقية من انقسامات خطيرة بين الدول. دعونا نأمل من أن القلق الذي أعرب عنه المؤتمر ليأخذ في الاعتبار موقف الدول التي هي ليست طرفا في نظام روما الأساسي سيؤدي الى مزيد من التصديقات، وعلى الأقل تقديم مساعدة فعالة للنظام من ل الدول الادرة عى توفير ذلك.

لكن مؤتمر كمبالا لا يقتصر على جريمة العدوان. اعتماد تعديل يمتد إلى النزاعات غير الدولية لحظر أسلحة معينة تنطبق بالفعل على النزاعات الدولية، في تواضع هذا في حد ذاته، فقد يعمل على إحياء عملية تحديث القانون الإنساني الدولي الذي بدأ في روما. وكانت المناقشات بشأن التكامل والتعاون، وأثر المحكمة على الضحايا والمجتمعات المتضررة، وعلى العلاقة بين السلام والعدالة كلها جاءت في الوقت المناسب، ولمست على العناصر التي كانت حساسة ولكن حاسمة بالنسبة لأداء النظام. وبالمثل، فإن إعلان كمبالا والتعهدات الرسمية التي قدمتها دول كثيرة جيدة والاتحاد الأوروبي تجاه المحكمة تمثل بداية جديدة.

لا يمكن قياس نتائج كمبالا إلا في ضوء المتابعة، حتى لا تبقى النصوص العامة للغاية التي تم اعتمدها كهيكل فارغ. وفي جميع الأحوال أظهر المؤتمر الاستعراضي رغبة مشتركة في إعطاء زخم جديد للتعهد التاريخي الذي تشكله المحكمة الجنائية الدولية. وأنا أيضا أرى العودة إلى – كما قال رئيس المؤتمر بعد وقت قصير من الحدث – «روح روما»، إلى رؤية واسعة وطموحة التي الروتين اليومي في المحكمة يمكن أن يسبب لنا أحيانا أن نفقد هذه الروح. ومن المهم أن تكون ضبطت هذه اللحظة والحفاظ على الزخم.

السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة،

كان عقد أول مؤتمر استعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في كمبالا بأوغندا، معلماً بارزاً في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. فقد اتخذت الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي قرارات بشأن تعديلاته وغير ذلك من التدابير التي إذا اتخذتها تلك الدول مجتمعة لعززت المحكمة وأعطت دفعة لجهودها الرامية إلى إنهاء حقبة ساد فيها الإفلات من العقاب وبدء عهد من المساءلة.

وسرني أن أنضم إلى الدول الأطراف أثناء تقييمها لوضع العدالة الجنائية الدولية وإنجازات المحكمة، وأثناء تفكيرها في استراتيجيات للمستقبل. والأمم المتحدة وأنا شخصياً ندعم مهمة المحكمة دعماً قوياً ونريدها أن تفي بإمكانيتها الكبيرة. وقد أُثريت المناقشات التي دارت في المؤتمر بحضور خبراء في هذا المجال وبحضور المجتمع المدني وممثلين عن الدول غير الأطراف في النظام الأساسي.

والاتفاق بشأن تعريف جريمة العدوان والشروط التي تمارس بها المحكمة اختصاصها على تلك الجريمة – وهي الجريمة الرابعة في نظام روما الأساسي – يعد تقدماً كبيراً. وأنا أشجع جميع الدول الأطراف على تصديق تلك التعديلات.

واعتمدت الدول الأطراف كذلك إعلاناً شاملاً ووثائق عن نتائج معينة أحرزت في قضايا تبدأ بتأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة وتنتهي بالتكامل والتعاون مع المحكمة. ويشجعني تصميم الدول الأطراف على تعزيز العدالة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وهي أساس تلك العدالة.

وتواجه المحكمة تحديات جلية في ترسيخ مكانتها كجزء أساسي ولا يتجزأ من مجتمع المنظمات الدولية. وهي لا تلقى دعماً شاملاً بعد. فهناك خلافات بشأن الموعد والمكان والكيفية التي يمكنها أن تعمل فيها. وهذه المشاكل آخذة في التنامي. وصورة المحكمة الكبرى واضحة كذلك: فهي أملنا الأساسي في المساعي الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. وإن كنا جادين في مكافحة الإفلات من العقاب وتطوير ثقافة المساءلة، فعلينا أن نستكمل ما أحرز من إنجازات في كمبالا وأن ندعم المحكمة في عملها. والفرصة متاحة أمام جيلنا ليحرز تقدماً كبيراً في مسألة العدالة، ويحد بذلك من عذاب لا يوصف ويحول دون حدوثه. وإذا لم نصغ إلى نداءات كمبالا، فإننا سنخذل البشرية.

فيديو : http://tinyurl.com/RCICC-UNSG

السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

لقد شجعني كثيراً أن سمح مؤتمر كمبالا بالتفكير في تأثير نظام العدالة الجنائية للمحكمة الجنائية الدولية على الضحايا والمجتمعات المتأثرة؛ والعلاقة بين السلام والعدالة؛ ومفهوم التكامل وممارسته؛ ودور التعاون الدولي في عمل المحكمة.

وربما كان أهم إنجاز أحرز في كمبالا هو اعتماد تعريف لجريمة العدوان، على الرغم من أن ممارسة الاختصاص عليها لن تبدأ سوى بعد انقضاء سبع سنوات على تاريخ اعتماد هذا التعريف.

وكان من المشجع على وجه الخصوص أن نرى الدول تلزم نفسها مجدداً بتحقيق هدف إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. ويسعدني أن لاحظت في هذا الصدد الاتفاق العام على أن السلام والعدالة ليسا مفهومين متعارضين.

وأخيراً أشيد وأرحب بالجهود الواعية التي بذلت في كمبالا لإعادة تركيز الاهتمام على الضحايا نظراً لأنهم في صميم عمل المحكمة. ويجب الاستمرار في استكشاف السبل لضمان أن تكون مشاركتهم ذات مغذى، وذلك ليس فقط من أجل تمثيل مصالحهم كاملة وحمايتها، ولكن أيضاً من أجل بذل جهود جادة لضمان وجود نظام متين وموثوق لتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني ورد ممتلكاتهم إليهم.

السفيرة مريام بلاك، نائبة رئيس بعثة سفارة أوغندا في بروكسل

« من التلال السبعة من روما إلى التلال السبعة من كمبالا »

من أي وجهة نظر نظرتم إلى المؤتمر الاستعراضي في كمبالا، سيكون أفضل وصف له هو المنتصر. اعتماد التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي، ولا سيما بشأن جريمة العدوان في الدقائق الأخيرة من المؤتمر كانت ضربة الأخيرة للإفلات من العقاب، وهو انعكاس واضح للعمل الشاق لرئيس جمعية الدول الأطراف و الدول المشاركة.

مجتمعات الضحايا وضعت وجها للعدل حين التقوا وتفاعلوا مع المندوبين، بما في ذلك لعب كرة القدم إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون وفخامة رئيس أوغندا يوري موسيفيني. من خلال وجود حوار مع موظفي المحكمة والمنظمات غير الحكومية التي كانت في الماضي فقط تمثل لغزا للضحايا، انتهت النظرة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية كونها وهمية و أصبحت حقيقية، مع القدرة على إقامة العدل. وتحدى بشكل إيجابي الدول الأطراف، الأكاديميين والممارسين للقانون بان يتخذوا التعاون مع المحكمة بصورة أكثر جدية. كانت فرصة ممتازة لجميع المشاركين لإلقاء نظرة على مدى ما توصلنا إليه منذ روما، و بالرغم من ذلك بالنسبة للمنتقدين يرون هذا الانجاز هو تحقيق قليل ملموس.

أوغندا وأفريقيا ككل تغيرت إلى الأبد من لفتة إحضار المحكمة الجنائية الدولية أقرب إلى الأكثر تضررا في القارة. وكان من التواضع تلقي ردود فعل ممتازة متعلقة بخبرات المندوبين في المؤتمر، و كم تمتعوا بدفء الضيافة الأوغندية، وجمال الطبيعة ووضع جدول أعمال للتكامل الإيجابي. وقدم المؤتمر الاستعراضي زخما لتطور تنفيذ التشريعات والهيئة الخاصة بجرائم الحرب التابعة لمحكمة العدل العليا الأوغندية التي تعمل الآن بكامل طاقتها، مثالا لغيرها من الدول الأطراف لمحاكاة.

مررت كمبالا الشعلة المنتصرة إلى جمعية الدول الأطراف مع عدم وجود خيار إلا الاستمرار في الاحتراق إشراقا من اجل الضحايا.

شارك عدة مئات من أعضاء التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية في المؤتمر الاستعراضي؛ وكانوا أكثر عدداً من المشاركين من الحكومات والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام وغيرها. واضطلعت المنظمات غير الحكومية بدور حاسم في وضع إطار «استعراض» النظام الوارد في نظام روما الأساسي وتعزيز هذا الاستعراض. ومن خلال طائفة عريضة من الأحداث، بما في ذلك الجمعيات البرلمانية، والحوارات، والموائد المستديرة، والمحاكم الصورية، والمؤتمرات الصحفية، تكفلت المنظمات غير الحكومية بإسماع أصوات المجتمع المدني والضحايا. ومرة أخرى في كمبالا، أقرت الجلسة العامة بالدور القيّم الذي اضطلع به التحالف والمجتمع المدني، في خطب الدول والخبراء. وشارك الأمينان العامان للأمم المتحدة بان كي – مون وكوفي عنان في حفل الافتتاح الذي نظمه التحالف «الطريق من روما إلى كمبالا وبعدها» في اليوم الأول.

واضطلع التحالف بدور نشط في جزأي المؤتمر كليهما: المفاوضات بشأن التعديلات ومنتديات بناء المؤسسات بشأن التعاون والتكامل والسلام والعدالة، والضحايا ومجتمعاتهم المتأثرة. وفي الواقع كان التحالف وعدد قليل من الحكومات الرئيسية هم الذين أصروا على أن مثل هذا التجمع الكبير والتاريخي ينبغي أن يناقش قضايا أخرى من قضايا «التقييم» التي تواجه نظام المحكمة الجنائية الدولية.

السيد وليام بيس
التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية

وعلى الرغم من استمرار الجدل، فإن الإنجاز المتعدد الأطراف الخاص باعتماد تعريف جريمة العدوان وشروط ممارسة الاختصاص عليها بتوافق الآراء هو مثال آخر على الطابع الفريد الاستثنائي لمجتمع المحكمة الجنائية الدولية. وسوف يعمل التحالف على تتبع خطط الحكومات وأعضاء التحالف لتصديق جريمة العدوان، فضلاً عن التعديلات المستقبلية.

والتحالف يركز الآن على المتابعة في اجتماع الجمعية القادم؛ وعلى الانتخابات الرئيسية التي ستجرى العام المقبل. وسوف يحدد التراث الحقيقي للمؤتمر من خلال هذه القرارات والإجراءات.

من المبكر تقييم تأثير المؤتمر في نظام العدالة الدولية. ووجهت أصابع الاتهام إلى أوغندا لإخفاقها في تنفيذ أمر القبض الصادر في حق السيد جوزيف كوني، ولا يزال تعاون الدول عاملاً مهماً في تقييم نجاح المحكمة الجنائية الدولية. وسنّت أوغندا القانون الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، واقترحت مشروع قانون المصالحة الوطنية ومشروع قانون العدالة الانتقالية. ويفترض أن أوغندا تمتثل لمبدأ التكامل، ما لم تشب تلك القوانين أية مشاكل.

ويولى اهتمام خاص للضحايا والمجتمعات المتأثرة، ولكيفية تلبية احتياجاتهم عندما تفي الدول بتعهداتها بالتبرع للصندوق الاستئماني للضحايا.

ومن الضروري أن تصدّق الدول الأطراف التعديلات على النظام الأساسي. وينبغي أن تضرب أوغندا المثل في ذلك وتصدق تلك التعديلات نظراً لأنها تستضيف هذا المؤتمر.

السيدة جويس فريدا أبيو، منسقة تحالف أوغندا من أجل المحكمة الجنائية الدولية والسيد محمد نديفوا – الرئيس التنفيذي لشبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في أوغندا

وقد أراد المجتمع المدني أن يستمع المشاركون في المؤتمر إلى المجتمعات المتأثرة في مطالبتهم بحقوقهم، واكتسى وضع ضحايا الجرائم الدولية أهمية في المناقشات التي دارت في المؤتمر. وعليه، نظّم المجتمع المدني زيارات إلى المجتمعات المتأثرة قبل انعقاد المؤتمر.

وقامت الأنشطة الجانبية التي نظمها المجتمع المدني مقام «مركز معلومات موحد» عن عمل المحكمة وعن العدالة الجنائية الدولية. وقد حقق المجتمع المدني أهدافه، ونوقشت محنة المجتمعات المتأثرة والضحايا مناقشة كافية واتخذت القرارات الرئيسية بشأنهم.

وأصبح النقاش الدائر بشأن جريمة العدوان يتأثر كثيراً بالسياسات العالمية في منظومة الأمم المتحدة لكنه أسفر عن التوصل إلى حل وسط يترك أموراً كثيرة ينبغي مناقشتها. وفي سنة ١٩٩٨ بُذلت جهود لتعريف جريمة العدوان، ومع ذلك لم يمكن التوصل إلي توافق في الآراء وكان من الضروري تأجيل وضع تعريف لها حتى انقضت سبعة أعوام. وخطى المؤتمر خطوة إلى الأمام من خلال تعريف جريمة العدوان ووضع شروط ممارسة الاختصاص عليها.

تنظيم المؤتمر الاستعراضي

نظمت أمانة الجمعية المؤتمر الاستعراضي في كمبالا بميزانية تقارب ١٫٣ مليون يورو. وقدمت الأمانة الخدمات الفنية (موظفون أساسيون يبلغ عددهم تسعة أشخاص، إضافة إلى ٢١ شخصاً يعملون بعقود قصيرة الأجل). وقدمت الأمانة الخدمات الفنية بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي قدم خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية ودعم خدمات قاعات المؤتمر فضلاً عن خدمات الأمن الميداني تحت الإشراف العام لأمن المحكمة الجنائية الدولية؛ واستند هذا التعاون إلى مذكرة تفاهم أبرمت بموجب اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. وغطت حكومة أوغندا من ناحيتها تكاليف استئجار المباني الخاصة بالمؤتمر، وتكاليف الأمن خارج الميدان واستخراج الشارات للمشاركين فضلاً عن بعض التكاليف الخاصة بالأمانة فيما يتعلق بالسفر وشحن اللوازم والمواد.

فريق الأمانة مع السيدة إليزابيث رين، رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا والسيد جاكا بيزيل، من مؤسسة السينما من أجل السلام

وشملت الميزانية الإجمالية للبرنامج الرئيسي الرابع التي تبلغ ١٫٣ مليون يورو ما يلي: ٠٠٠ ٤٦٣ يورو لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ و٠٠٠ ٧٢ يورو لخدمات الأمم المتحدة التي قدمتها في الدورة الثامنة المستأنفة التي دامت ثلاثة أيام في المقر الرئيسي للأمم المتحدة؛ و٠٠٠ ٢٠ يورو لسفر أعضاء حلقات النقاش.

مقابلة مع السفير كريستيان ويناويسر رئيس جمعية الدول الأطراف

ما هو تقييمك العام للمؤتمر الاستعراضي؟

تقديري الشخصي إيجابي للغاية: عقدنا مؤتمراً حيوياً وبناء حقق كل ما خططنا القيام به، وربما تجاوز توقعات الكثيرين فيما يتعلق بالعدوان. واعتمدت جميع النتائج بتوافق الآراء، ووفرت عملية التقييم أساساً متيناً جداً لعملنا في المستقبل. وأخيراً وليس آخراً، كان من المهم جداً أن يعقد هذا المؤتمر في أفريقيا، في بلد لديه خبرة مباشرة مع عمل المحكمة – وأيضاً على مقربة من الضحايا والمجتمعات المتأثرة.

هل تشاطرك معظم الدول هذا الرأي؟

لقد تلقيت رداً إيجابياً جداً هنا في نيويورك من مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدول على حد سواء. وعادة ما ينظر إلى المؤتمر ليس فقط باعتباره حدثاً هاماً للمحكمة، ولكن أيضاً باعتباره نجاحاً كبيراً للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأنشأ المؤتمر الاستعراضي بالتأكيد الكثير من الطاقة الإيجابية حول المحكمة، وآمل في أن نتمكن من استخدام هذا في عملنا في المستقبل، سواء في جمعية الدول الأطراف أو في المحافل الأخرى.

هل يمكنك تسليط الضوء على أبرز النتائج؟

اعتمدنا إعلان كمبالا – وهو إعلان سياسي يؤكد من جديد الدعم السياسي من الدول الأطراف إلى المحكمة الجنائية الدولية – وعدة نصوص في إطار عملية التقييم التي من شأنها أن تشكل أساساً جيداً للغاية لعملنا في المستقبل في إطار الجمعية. وأبرز النتائج كان على الأرجح اعتماد قرار بشأن جريمة العدوان يتناول هذا الموضوع بطريقة شاملة، أي أنه يغطي كل من التعريف وممارسة الاختصاص – و ذلك بتوافق الآراء. وبالطبع، أدخل أيضاً أول تعديل على الإطلاق على نظام روما الأساسي، بناء على مبادرة من بلجيكا: توسيع نطاق فئة الأسلحة المحظورة بموجب المادة ٨ التي تتناول جرائم الحرب، وذلك من جديد بتوافق الآراء.

كيف كان النقاش العام مختلفاً عن ذلك الذي يجري سنوياً في دورات الجمعية؟

شارك في المؤتمر عدد أكبر بكثير من الجهات رفيعة المستوى، وعرض النقاش صورة أوسع نطاقاً وأشمل للسياسة، كما ركز تركيزاً كبيراً على بعض الجوانب السياسية في عمل المحكمة، وبخاصة دور المحكمة في أفريقيا.

فيما يتعلق بعملية التقييم، هل سيكون هناك متابعة ملموسة؟

بالتأكيد، ستكون المتابعة أساسية لضمان أن تكون مناقشات عمليات التقييم ذات قيمة مضافة على المدى الطويل. وبدأت المناقشات ذات الصلة على الفور بعد مؤتمر كمبالا، واستمرت بالفعل في شكل معتكف عن التكامل، نظمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الأمر الذي سمح لنا بأن نتعمق في مسألة التكامل الإيجابي. وآمل في أن نرى المزيد من النتائج الملموسة في كانون الأول / ديسمبر.

كيف ستتابع الجمعية التعهدات التي قطعت أثناء المؤتمر وزاد عددها على ١٣٠ تعهداً؟

لقد سبق مناقشة ذلك في مكتب الجمعية – ستتاح أمام الدول المزيد من الفرص لتقديم تعهدات في هذه الجمعية وفي الجمعيات اللاحقة. وأشارت جهتا التنسيق الخاصتان بهذه المسألة، هولندا وبيرو، إلى عزمهما على الاتصال بالدول التي قدمت تعهدات للنظر في وضع تنفيذها.

ما هو أهم وأسوأ ما حدث في المؤتمر؟

كانت لحظة اتخاذ القرار بشأن العدوان الأهم بالنسبة لي، وربما بالنسبة إلى الكثيرين غيري أيضاً. ولم يكن هناك مساوئ بالنسبة لي، في حين مر المؤتمر بطبيعة الحال بلحظات صعبة وعصيبة.

ما هو تقييمك للأحداث الجانبية العديدة التي تعارضت في بعض الحالات مع بعضها، مما أدى إلى مشاركة عدد أقل مما كان متوقعاً من المندوبين؟

كان هناك اهتمام قوي جداً، وكان الوقت محدوداً. ولذلك عقدت الأحداث الجانبية في وقت واحد في بعض الأيام. ولكن في المتوسط كانت النوعية جيدة جداً، وبدا المجتمعون عموماً سعداء للغاية. وتضمن العديد من الأحداث الجانبية الناجحة بشكل خاص التواصل مع الضحايا، وأتاح فرصة ممتازة للمندوبين للنظر في تأثير المحكمة على أرض الواقع.

هل لك أن تخبرنا عن بعض التحديات التي فرضها عقد المؤتمر في مكان خارج نيويورك أو لاهاي؟

فرض الكثير من التحديات والصعوبات اللوجستية، والدولة المضيفة ستكون أول من سيوافق على ذلك. وكان هناك حاجة إلى الصبر والإبداع إلى حد يتجاوز ما هو معتاد، ولكن في النهاية، صار كل شيء على أفضل

صورة. وأتمنى لو تمكنا من فعل عدد من الأشياء بشكل أكثر فعالية، ولكن أشعر بالامتنان أيضاً لأن المؤتمر عقد في مناخ إيجابي . وتفهمت الوفود الوضع، ودائماً ما كان لديها رغبة في التصدي للصعوبات بالنيابة عن الدولة المضيفة . وسحر الموقع عوض بكثير عن بعض الثغرات التنظيمية.

كانت مشاركة الدول، (٨٤ دولة طرفاً و٣٠ دولة مراقبة ودولة مدعوة واحدة)، أقل مما كان متوقعاً لهذا المؤتمر المهم. فما العوامل التي يمكن أن تعلل ذلك؟

اعتقد أن جدول الأعمال كان سبباً من الأسباب، ومن بين الأسباب الأخرى بعد المكان الذي عقد فيه المؤتمر والتخفيضات في ميزانية دول كثيرة. وفي حين أعتقد أن مزايا عقد المؤتمر في كمبالا تفوق السلبيات، يجب علينا أن نبقي هذا في الاعتبار في المستقبل. وكانت جميع الدول الأطراف حاضرة في الماضي، وذلك على سبيل المثال لغرض الانتخابات. ولا أحد سيجادل في أن الانتخابات تكتسي أهمية أكبر من مؤتمر كمبالا. وأود أن أشكر الدول التي تبرعت للصندوق الاستئماني لصالح البلدان الأقل نمواً والدول النامية الأخرى والتي مكنت المندوبين من تلك البلدان من الحضور إلى كمبالا.

في مرحلة مبكرة قررت الجمعية ألا تناقش في كمبالا سوى الاقتراحات الخاصة بالتعديلات على نظام روما الأساسي التي من الواضح وجود احتمال كبير لتحقيق توافق في الآراء بخصوصها. وهذا سمح بإجراء مناقشة مركزة أسفرت عن اعتماد تعديلين هامين. فكيف ستتعامل الجمعية مع المقترحات الأخرى لإدخال تعديلات على نظام روما الأساسي الواردة على جدول أعمال دورة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهي أكثر عدداً ولا يبدو بالضرورة أن مستوى دعمها يصل إلى العتبة التي طبقت خلال مرحلة التحضير لكمبالا؟

لقد أنشأنا فريقاً عاملاً ليعنى بتلك التعديلات، وسيناقش هذا الفريق كيفية المضي قدماً بهذه المقترحات. وأملي الشخصي هو أن تأخذ تلك التعديلات وقتها لعدد من السنوات، وأن تولي الجمعية الأولوية لقضايا أخرى على جدول الأعمال.

ما هي الأهداف والتحديات الرئيسية للسنة المقبلة التي ستكون السنة الثالثة التي تتولى فيها منصب الرئيس؟

نحن ندخل مرحلة جديدة بعد كمبالا. واكتسبنا زخماً إيجابياً، ووجدنا حلاً شاملاً لجريمة العدوان. وهذا ما يتيح لنا حيزاً سياسياً للتركيز على قضايا أخرى، وهي: التعزيز السياسي للمحكمة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون؛ وتعزيز الفهم بأن المحكمة الجنائية الدولية هي في صميم مكافحة الإفلات من العقاب، ولكن المحكمة ليست الأداة الوحيدة للقيام بهذا الجهد؛ ومعالجة القضايا المؤسسية وقضايا الحوكمة. وعلاوة على ذلك أمامنا عدد من الانتخابات المهمة للغاية للقضاة وكبار المسؤولين، بمن فيهم المدعي العام، لذلك علينا أن نستعد لها استعداداً شاملاً. كما آمل في أن نتمكن من الاستفادة من زخم اجتماع كمبالا لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو عالمية النظام الأساسي.

إحصاءات عن المؤتمر الاستعراضي

المشاركة

دولة طرفاً ٨٤

دولة مراقبة ٣٠

دولة مدعوة ١

هيئة ١

منظمة دولية ١٧

منظمة غير حكومية ٥٣

مشاركاً مسجلاً ٢٨٢٨

إحصاءات عن المؤتمر الاستعراضي – الوثائق

	عدد الصفحات لكل لغة						عدد الصفحات	عدد الوثائق
	RUS	CHN	ARA	SPA	FRA	ENG		
إجمالي الصفحات المطبوعة	٢٥٥	٢٥٥	٣٤٧	٤٥٢	٥١٣	٨٤٤	٨٧٦	٨٩
	١٠	١٠	٤٠	٧٠	١٣٠	٤٠٠	عدد النسخ لكل لغة	
٤٥٤,٩١٠	٢,٥٥٠	٢,٥٥٠	١٣,٨٨٠	٣١,٦٤٠	٦٦,٦٩٠	٣٣٧,٦٠٠	الصفحات المطبوعة لكل لغة	

أرقام عن المؤتمر الاستعراضي

القدرة الاستيعابية لقاعة المؤتمر الرئيسية: ٦٧٠ *

عدد المقاعد المخصصة لكل دولة طرف: ٤

عدد المقاعد المخصصة لكل دولة مراقبة: ٢

عدد الأحداث الجانبية: ٧٢

العدد المتوسط للوجبات التي قدمت في كل مساء: ٤٧٥

الطبق الأكثر رواجاً: سمك الفرخ الذي يعيش في نهر النيل

المشروب الأكثر رواجاً: جعة النيل

الرحلة الجانبية الأكثر شعبية: نزهة لمدة ساعتين بالسيارة لزيارة منابع النيل

* جهزت وصلات بالفيديو بالقرب من قاعات المؤتمر لاستيعاب عدد الحضور الكبير الذي لم يستطع الجلوس في قاعة المؤتمر الرئيسية أثناء الجلسة الافتتاحية

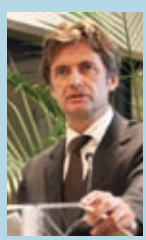

رئيس الجمعية يزور لاهاي

عقد الرئيس ويناويسر أثناء زيارته للاهاي في تشرين الأول/أكتوبر معتكفاً مع رؤساء الهيئات الثلاث التابعة للمحكمة، والتقى بما يبلغ ١٧ قاضياً، كما التقى بممثلي الدول. وألقى محاضرة في معهد أسير عن نتائج المجتمع الاستعراضي.

مقابلة مع السيدة بيانكا جاغر

لماذا قررت حضور المؤتمر الاستعراضي للمحكمة الجنائية الدولية في كمبالا؟

لقد جئت إلى كمبالا لأنني كنت آمل في أن يضم المؤتمر الاستعراضي الأول للمحكمة الجنائية الدولية جريمة العدوان إلى نظام روما الأساسي، وأنه سيركز اهتمامنا على حظر الحرب. وفي محاكمة نورمبرغ اعتبر القضاة الحرب جريمة عليا. وكنت آمل في أن يضع المؤتمر الاستعراضي الشروط لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية على هذه الجرائم وأن يكون حدثاً هاماً لتحقيق العدالة وحقوق الإنسان.

وكان أحد أسباب حضوري إلى المؤتمر في كمبالا هو الدعوة للمحكمة الجنائية الدولية لتمديد ولايتها لتغطية الجرائم المرتكبة ضد الأجيال الحالية والمقبلة (لتشمل ما هو أكثر من الجرائم المحظورة فعلاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو جرائم إبادة جماعية).

والمؤسسة التي أسستها في سنة ٢٠٠٦ وأقوم الآن برئاستها، مؤسسة حقوق الإنسان بيانكا جاغر، أخذت تعمل مع البروفيسور أوتو تريفتيير، العميد السابق لكلية الحقوق في جامعة سالزبورغ، ومحرر التعليق على بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومع الخبراء القانونيين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية لوضع إطار قانوني يقدم إلى المساءلة الرؤساء التنفيذيين وإدارات الشركات التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتدمر البيئة. ونحن نضع تعريفاً قانونياً للجرائم ضد الأجيال الحالية والمقبلة، وندعو إلى وضع معاهدات وآليات ملزمة جديدة وتعزيز القائمة منها في القانون الوطني والدولي، من أجل حماية المجتمعات والبيئة.

وهذه الجرائم هي أعمال أو سلوكيات ترتكب مع المعرفة بعواقبها الوخيمة على الصحة أو السلامة أو سبل بقاء الأجيال الحالية والمقبلة من البشر على قيد الحياة، وأيضاً سبل بقاء الأنواع أو النظم الإيكولوجية بأكملها. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية من حياتي ناضلت من أجل حقوق الإنسان والحريات المدنية والسلام والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة في جميع أنحاء العالم. وطوال حياتي كنت أشعر بالقلق إزاء قضية المساءلة، إذ ترعرعت في نيكاراغوا، حيث رأيت بعيني آثار القمع والإفلات من العقاب.

وعندما كنت مراهقة شاركت في مظاهرات طلابية ضد الأهوال التي تسبب بها الحرس الوطني للرئيس أناستازيو سوموزا. وهذا ما أوحي لي بمتابعة اهتمامي بالسياسة. وحصلت على منحة لدراسة العلوم السياسية في فرنسا في معهد باريس للعلوم السياسية، واكتشفت هناك قيمة الحرية والديمقراطية وسيادة القانون، والمراجعة القضائية، والمثول أمام القضاء والعدالة واحترام حقوق الإنسان – وهي مفاهيم كنت فقط أحلم بها في نيكاراغوا.

وقد تجسدت هذه المبادئ في المحكمة الجنائية الدولية – وهي أول محكمة جنائية دولية دائمة وقائمة على معاهدة أنشئت للمساعدة على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب.

وفي سنة ١٩٩٨ حضرت لبضعة أيام مؤتمر روما؛ ودب الأمل داخلي في احتمال إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

فيما يتعلق بالجوانب الخفية من حياتك، هل نستطيع أن نقول أن هناك اثنتين من بيانكا – واحدة خلال زواجك وواحدة بعد ذلك؟

من غير المعقول أن نعتبر أن أي فرد سليم العقل يمكن أن يكون شخصين مختلفين. وكما ذكرت سابقاً، لقد نشأت في نيكاراغوا، وليس في لندن أو نيويورك أو باريس، أي ولدت ونشأت في ظل دكتاتورية – طبعاً هذه التجربة عملت على تشكيل وجهات نظري في العالم.

وحصلت خلال السنوات العشر الأولى من حياتي على تربية متميزة. وبعد طلاق والديَّ، وجدت والدتي نفسها وحيدة، بدون مهنة ومعها ثلاثة أطفال صغار لرعايتهم. ومشاهدة تمييز المجتمع الأبوي في نيكاراغوا ضد المرأة الوحيدة والعاملة أوحى لي بأن أصبح أداة للتغيير في العالم. وصممت على ألا يعتبرني الآخرون مواطنة من الدرجة الثانية لكوني امرأة.

ولا يعني زواجي من شخص مشهور أنني غيرت قيمي الأساسية. فزواجي كان مجرد قوسين في حياتي، وتزامن طلاقي مع سقوط ديكتاتورية سوموزا. وبعد ذلك، واصلت ما عقدت العزم على تحقيقه طوال الوقت.

ما هو السبب وراء رحلاتك المتكررة إلى مناطق ما بعد الصراع ومناطق الصراع في بعض الأحيان؟

في سنة ١٩٨١، دعيت من الولايات المتحدة لأشارك في مهمة الكونغرس لتقصي الحقائق في لا فيرتيد، حيث يوجد مخيم للاجئين للأمم المتحدة في الأراضي الهندوراسية على بعد ٢٠ كم من الحدود مع السلفادور. وبعد أن دخلنا المخيم دخلته مجموعة من فرق الموت المسلحة وخطفت نحو ٤٠ لاجئاً. وكانت أصابع إبهام اللاجئين مربوطة خلف ظهورهم؛ وكانت فرق الموت عازمة على اصطحاب الرهائن عبر الحدود إلى السلفادور، بمباركة من الجيش في هندوراس. وقرر الوفد والعاملون في مجال الإغاثة وأنا اتباع فرق الموت. وانضمت أسر الرهائن إلينا، وركضنا معاً على مجرى نهر جاف لحوالي نصف الساعة، و سلاحنا الوحيد كان الكاميرات، وأثناء المطاردة أخذ بعضنا يلتقط الصور.

وخشينا أن تقتل فرق الموت الرهائن عندما تصل إلى الأراضي السلفادورية. وأخيراً وصلنا على مقربة من فرق الموت والرهائن. واستدارت فرق الموت ملوحة بأسلحتها من طراز M–١٦. وخشية على حياتنا بدأنا نصرخ قائلين «سيكون عليكم قتلنا جميعاً»، وأضافنا «سنفضح جريمتكم أمام العالم». وسادت فترة من الصمت تحدثت فيها فرق الموت فيما بينها، ودون تفسير غادرت الفرق تاركة خلفها الرهائن أحراراً – دون أن يمسهم سوء. وغيرت هذه التجربة مجرى حياتي. وأدركت أهمية الشهادة عندما تتعرض أرواح الأبرياء للخطر، وكيف يمكن لعمل صغير من الشجاعة أن يحدث فارقاً وأحياناً حتى ينقذ الأرواح.

وطوال السنوات الثلاثين الماضية عملت في المناطق التي مزقتها الحروب معربة عن شجبي لجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. وعكفت أيضاً على عمليات السلام والمصالحة في البلدان في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، ومن بينها نيكاراغوا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا، وكذلك في البوسنة والعراق وأفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من البلدان.

وألزمت نفسي بالحديث عن أولئك الذين لا صوت لهم. وأعتقد أن من واجبي أن أتحدث عن أولئك الذين لا يملكون وسيلة لمحاربة الظلم الواقع عليهم ولا تتاح لهم الآليات لتعزيز حقوقهم والذين لا يستطيعون الوصول إلى وسائل الإعلام – وهذا الواجب الأساسي هو في صميم عملي.

هل استطعت القيام بذلك في المؤتمر الاستعراضي؟

لقد سافرت إلى مدينة ليرا في شمالي أوغندا مع ناظر مدرسة راشيل الثانوية الشاملة، إذ أردت أن أرى بنفسي كيف أعيد دمج الشباب المتأثرين بالحرب مجدداً في المجتمع.

وتقدم المدرسة خدمات إعادة التأهيل والتعليم لما يبلغ ٣٤٥ شاباً. وكان ١٥٧ شاباً خطفهم جيش الرب للمقاومة بقيادة

جوزيف كوني. وتقدم المدرسة، بالإضافة إلى المواد العامة، دورات التدريب المهني، بما فيها أعمال الزراعة والحراجة والأعمال التعدينية والنجارة والأعمال التجارية والحياكة وعلوم الحاسوب.

وتحدثت مع بعض الأولاد الذين كانوا مخطوفين وأجبروا على أن يصبحوا جنوداً، كما تحدثت مع بعض الفتيات اللاتي أجبرن على أن يصبحن رقيق الجنس. وكان من المهم بالنسبة إليّ أن أستمع إلى رواياتهم وشواغلهم وطموحاتهم وآمالهم في المستقبل. وقد طرحوا أسئلة وجيهة بشأن دور المحكمة الجنائية الدولية – أسئلة تتطلب أجوبة – وهي:

(أ) هل لدى المحكمة الجنائية الدولية جيش لإلقاء القبض على الأفراد الذين صدرت في حقهم لوائح اتهام؟

(ب) ماذا تفعل المحكمة الجنائية الدولية للضحايا؟

(ج) هل ينبغي للمحكمة الجنائية أن تتفاوض بشأن تسوية مع الأفراد الذين صدرت في حقهم لوائح اتهام؟

(د) لماذا لم يستطع أحد إلى الآن إلقاء القبض على جوزيف كوني؟

(ه) لماذا تسمح المحكمة الجنائية الدولية باستمرار كوني في خطف أطفال في بلدان بخلاف أوغندا؟

وتحدثوا عن طفولتهم التي سلبت منهم والصعوبات التي يواجهونها في العودة إلى نسيج المجتمع. وأعرب العديد منهم عن قلقه إزاء مستقبله. وتساءلوا عما إذا كان من الممكن مساءلة رئيس دولة وتقديمه إلى العدالة.

وهذه المدرسة هي رمز للأمل. وهي تقدم الدعم وخدمات إعادة التأهيل إلى الأطفال الذين دمرت الحرب حياتهم، وهي تساعدهم على الاندماج في المجتمع من جديد. وحاولت أن أجيب عن أسئلتهم وأن أوضح لهم ما يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تفعله وما لا يمكنها فعله.

وحرك التلاميذ مشاعري، وأثير إعجابي بالجهود التي يبذلها موظفو المدرسة لمساعدة هؤلاء التلاميذ على إعادة بناء حياتهم. ويحدوني الأمل في أن تحصل المدرسة على التمويل الذي تحتاجه حاجة ماسة لمواصلة عملها المهم.

ما تقييمك لأجزاء المؤتمر والأحداث الجانبية التي ركزت على الضحايا وما الذي يمكن القيام به في رأيك لتقديم المزيد من المساعدة إليهم؟

يشغلني أن المؤتمر لم يركز بما يكفي على تعزيز المحاكمات الوطنية، بالإضافة إلى المحاكمات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وأود في أن يُسلط المزيد من الاهتمام على الطريقة التي يمكن للدول أن تعزز بها المساءلة على أراضيها.

ويلزم الدول الأطراف أن تضطلع بالمسؤولية – وإن لم تلق الحكومات القبض على المتهمين، لن تستطيع المحكمة تحقيق العدالة لضحايا الفظائع الجماعية.

وأنا أتفق مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو – أوكامبو، على تقديم التعويض الفوري للضحايا. ولا ينبغي أن ينتظر الضحايا إدانة المتهمين قبل أن يتلقوا المساعدة.

قد يقول البعض أنك شخص مشهور أكثر منك شخص نشط أعتقد أن مجموعة أعمالي تتحدث عن نفسها.

وطوال السنوات الثلاثين الماضية قدت حملات دفاع عن حقوق الإنسان والحريات المدنية والسلام والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة في جميع أنحاء العالم.

وألقيت خطابات وكتبت مقالات لدعم حقوق الطفل والمرأة والسجناء المحكوم عليهم بالإعدام والشعوب الأصلية والشعوب القبلية؛ كما ألقيت خطابات وكتبت مقالات عن قضايا النزاعات في أمريكا الوسطى ويوغوسلافيا السابقة والعراق وأفغانستان وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الأجيال الحالية والمقبلة وتغير المناخ والغابات المطيرة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد عملت عن كثب مع الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة أكشن إيد والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة ومنظمة المعونة المسيحية.

ما هي أهمية المؤتمر الاستعراضي في رأيك؟

أعتقد أنه على الرغم من عثرات المؤتمر الاستعراضي لا ينبغي التقليل من شأن أهميته التاريخية.

ونحن ندخل مرحلة جديدة من تطور القانون الدولي ويحدوني الأمل في أن نرى يوماً الأحكام الخاصة بجريمة العدوان تطبق.

ولم تكن أهم قضية في كمبالا هي عدم تقويد سلامة نظام روما الأساسي، بل تعزيز نظام العدالة الدولية تلافياً لتسييس المحكمة الجنائية الدولية وحفاظاً على استقلالها.

وعلى الرغم من التعديلات التي اعتمدت بشأن جريمة العدوان لم تكن بالتأكيد ما أتمنى أن أراه – أحبطني كثيراً التأخير سبع سنوات في هذا الصدد – وكان من المهم جداً لنا جميعاً الحضور في كمبالا لأسباب مختلفة.

وسلطت عملية التقييم الضوء على أهم المبادئ التي تستند إليها المحكمة الجنائية الدولية. وأولها هو مبدأ التكامل الذي لولاه لما استطاعت المحكمة أن تعمل بنجاح. وتقر المحكمة بأهمية وأولوية المحاكم المحلية. وفضلاً عن ذلك حفز وجود المحكمة الجنائية الدولية بعض الحكومات على إنشاء آليات محلية تكمل المحكمة الجنائية الدولية.

والمبدأ الثاني المهم هو التعاون. وعلى الدول الأطراف أن تفهم أن عليها الالتزام بالتعاون؛ وأن عليها أن تنفذ أوامر القبض وأن تقدم المساعدة في إجراء التحقيقات – وإلا لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تكون فعالة. وعندما زرت المدرسة في شمالي أوغندا سألني الأطفال عما إذا كان لدى المحكمة الجنائية الدولية جيش لإلقاء القبض على المتهمين، فقلت لهم لا؛ وقلت لهم إن المحكمة تحتاج إلى أن تفي الدول بالتزاماتها وتلقي القبض على المتهمين.

ومن الإنجازات المهمة الأخرى التي أحرزت في كمبالا هو الإقرار بأن السلام والعدالة ليسا مفهومين متنافيان بل إنهما يكملان بعضهما. فلا يمكن إرساء السلام من دون العدالة. وهذه كانت رسالة واضحة للغاية خرج بها هذا المؤتمر.

وأهم رسالة بعث بها مؤتمر كمبالا إلى العالم هي أن المحكمة الجنائية الدولية ستتعاون مع البلدان والمجتمع الدولي لتضع حداً لإفلات مرتكبي أفظع الجرائم، وأنكرها هي جرائم العدوان، من العقاب.

الملامح الشخصية

الجريدة/المجلة المفضلة:
The Guardian, The Financial Times, The Herald Tribune/The New Yorker, The New York Review of Books, The London Review of Books

أحدث كتاب/فيلم توصين به:
كتاب Prosperity without Growth من تأليف تيم جاكسون/فيلم Miral – من إخراج جوليان شنابل، وهو يستند إلى الكتاب الذي ألفته رولا جبريال

أكثر الأشخاص إثارة لإعجابك:
مهاتما غاندي وأليانور روسفلت

الوجبة المفضلة:
أنا نباتية، وآكل الأسماك. وأحب حساء الخضروات والبطاطس المهروسة. وأحب أن آكل لحم الديك الرومي مرة في العام في عشاء تقليدي في عيد الشكر

الأماكن التي تتوقين لزيارتها:
أهرامات الجيزة في مصر، وبراغ، وبوتان

الحيوانات المنزلية:
أنا أحب الكلاب والخيل، لكنني لسوء الحظ لا أملك أياً منها في البيت

مقالات الصحافة http://tinyurl.com/PASP-GTM

معرض صور http://gallery.me.com/asp.icc/100102

خطة العمل : زيارة إلى غواتيمالا

بدعوة من حكومة غواتيمالا قام رئيس الجمعية، السفير كريستيان ويناويسر، والمدعي العام للمحكمة، السيد لويس مورينو – أوكامبو، بزيارة لغواتيمالا في يومي ١٩ و٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، وقدما معلومات لمؤسسات الدولة المختلفة وغيرها من قطاعات المجتمع في غواتيمالا بشأن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية والشروط التي تمارس المحكمة الاختصاص في إطارها.

الرئيس الفارو كولوم مع السيد مورينو-اوكامبو والرئيس ويناويسر أسفل : اجتماع مع معهد الدفاع العام

خطة العمل : اجتماع الكومنولث بشأن المحكمة الجنائية الدولية

فيديو
http://bcove.me/pviajfyp

معرض صور
http://gallery.me.com/asp.icc/100131

نظمت شعبة الشؤون القانونية والدستورية في أمانة الكومنولث اجتماعاً في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن المحكمة الجنائية الدولية في قصر مارلبورو هاوس (Marlborough House) في لندن. وألقى رئيس المحكمة السيد سانغ هيون سونغ الخطاب الرئيسي أمام جمع من المستشارين والخبراء القانونيين القادمين من العديد من دول الكومنولث.

وتضمنت المواضيع التي نوقشت في الاجتماع العمل الذي اضطلعت به أمانة الكومنولث بشأن القضايا المتعلقة بالمحكمة؛ والتحديات المطروحة أمام تصديق نظام روما الأساسي وأمام اعتماد تشريع تنفيذي؛ وتعزيز نظام روما الأساسي في الكومنولث؛ ولمحة عن نتائج مؤتمر كمبالا الاستعراضي؛ بما فيها مسألة التكامل وبناء القدرة الوطنية على المقاضاة على الجرائم الخطيرة.

وكانت إحدى الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع هي مراجعة قانون الكومنولث النموذجي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. ومن المزمع عقد اجتماعين لمتابعة هذه المسألة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ومن ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١.

الدول الأطراف في نظام روما الأساسي البالغ عددها ١١٤ دولة

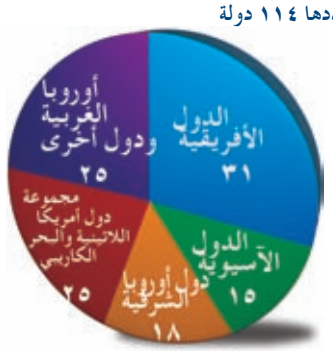

منشور جمعية الدول الأطراف *

ندوة حول المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي: التحديات الرئيسية للعدالة الجنائية الدولية

* العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية

مقابلة مع السيد خوليان غيريرو ، منسق مجموعة أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي

وزير ونائب رئيس البعثة في سفارة كولومبيا

أخذاً في الاعتبار تواجدك كدبلوماسي في بعثة كولومبيا في لاهاي لمعظم الفترة منذ سنة ٢٠٠٤ ، كيف تنظر إلى التطور المؤسسي للمحكمة منذ ذلك الحين؟

تطلب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية دولية دائمة جديدة جهداً هائلاً، كما تطلب التزاماً من أجهزة المحكمة والدول الأطراف والدول غير الأطراف والمجتمع المدني والتعاون بينها. واتحدت جهود كل هذه الجهات صاحبة المصالح لضمان وجود إطار مؤسسي ملائم من شأنه أن يسمح للمحكمة بتنفيذ ولايتها القضائية باستقلالية وحياد، في سياق سياسة دولية ليست دائماً سهلة.

وعززت المحكمة أثناء سبع سنوات من العمل هيكلها التنظيمي، ووضعت الآليات المناسبة لدعم الضحايا والشهود، وعززت قدرتها على الاتصال واستراتيجياتها للإعلام. وعلى الرغم من أنها لم تتم دورة قضائية كاملة بعد، فقد اتخذت قرارات هامة في قضايا منها على سبيل المثال لا الحصر الضحايا والمقبولية والأدلة. وقد زاد كل هذا العمل من ثقة المجتمع الدولي في المحكمة، باعتبارها جهة فاعلة رئيسية في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة.

وعلى الرغم من كل التقدم المحرز لا تزال هناك تحديات مؤسسية هامة مطروحة بشكل رئيسي في مسألتي التعاون والتكامل.

كيف يمكن أن تسهم نتائج المؤتمر الاستعراضي في رأيك في عملية التطوير المؤسسي المذكورة؟

أنهى المؤتمر الاستعراضي في كمبالا التطوير القانوني لجريمة العدوان، وهي مسألة معلقة منذ اعتماد نظام روما الأساسي في سنة ١٩٩٨. وحتى لو تأجلت بداية ممارسة المحكمة اختصاصها على هذه الجريمة، فإن تحديد تعريف لهذ الجريمة، وأركانها والإجراءات الخاصة بها هو مؤشر جيد على الإرادة السياسية في أن تلتزم الدول بألا تترك هذه الجريمة دون عقاب. وأعاد التعديل المعتمد في كمبالا أيضاً تأكيد التأييد المتزايد لعمل المحكمة والثقة فيه. وتواجه المحكمة الجنائية الدولية الآن تحدي تعديل إطارها المؤسسي للتعامل مع جريمة العدوان دون أن يؤثر ذلك في عملها المتعلق بالجرائم الأخرى بموجب النظام الأساسي.

ومن ناحية أخرى، تناولت عملية التقييم التحديات الحاسمة المتعلقة بمسائل العدالة والسلام والتعاون والتكامل، وأثر نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة. وأظهرت هذه المناقشات أهمية تكرار هذا العملية، بل على النقيض فقد اتفق الجميع على ضرورة مواصلة النظر في هذه المواضيع. ومجموعة الأصدقاء تساهم بالفعل لهذا الغرض الذي تراه حاسماً في التطوير المؤسسي للمحكمة.

ما هي مدة ولايتك منسقاً لمجموعة الأصدقاء في لاهاي، وما هي الخطط للمستقبل؟

يعني الطابع غير الرسمي للمجموعة عدم وجود مدة محددة لمنسقها. وقد استمر أسلافي في هذا المنصب طوال الفترة التي كانوا فيها مبعوثين دبلوماسيين في لاهاي. ومع ذلك أعتقد أن من المهم ألا يبقى المنسق لفترة طويلة جداً من أجل السماح للآخرين بتقديم الأفكار المبتكرة التي لا غنى عنها لصالح المجموعة.

وفيما يتعلق بالخطط للمستقبل، لقد كنت على اتصال وثيق بأعضاء المجموعة والجهات الأخرى صاحبة المصالح سعياً لتحديد أفضل المجالات لتركيز جهود المجموعة. وأنا أتطلع أيضاً إلى الميزة النسبية بالتواجد في لاهاي وبالتالي القرب من المحكمة. وعليه بالإضافة إلى دور المجموعة باعتبارها منتدى لتقاسم المعلومات، لقد حددنا بعض المجالات التي نريد أن نوليها اهتماماً خاصاً، مثل السوابق القضائية للمحكمة وممارسة المحاكم الدولية. ومع ذلك فإن المجموعة منفتحة لمناقشة أي موضوع.

من يساعد المجموعة في مساعيها؟

لدى مجموعة الأصدقاء، إلى جانب المنسق، جهات تنسيق لمسائل محددة. ومنذ تعييني منسقاً، استعرضت بالتعاون مع أعضاء المجموعة أهمية الاحتفاظ بجهات التنسيق القائمة وإنشاء جهات أخرى جديدة، وذلك بهدف النظر في مجالات الاهتمام الحالية. وهذه الجهات هي جهات فاعلة رئيسية في المجموعة وهي تساعدني في جهودي إلى حد كبير. وأنا أعول أيضاً على الدعم القيم والمشورة من المنظمات غير الحكومية.

كيف ستتجنب مجموعة أصدقاء المحكمة التضارب في العمل مع الفريق العامل في لاهاي، وهو هيئة فرعية نشطة للغاية تابعة لمكتب الجمعية ولديها وسطاء في قضايا مختلفة؟

إن مجموعة الأصدقاء ليست في منافسة مع الفريق العامل في لاهاي؛ بل إنهما يكملان بعضهما. وتقوم مجموعة الأصدقاء بذلك من خلال طريقتين على وجه الخصوص. أولاً من خلال سد الثغرات التي قد توجد في المسائل التي لا تدخل في الولاية المحددة للفريق العامل. وثانياً، من خلال مناقشة المواضيع ذات الصلة في إطار غير رسمي مع المزيد من أصحاب المصالح، مما يسهم في إيجاد حلول للتحديات الحالية التي تواجهها الجمعية.

ما مدى اهتمام السفارات في هولندا بالمحكمة الجنائية الدولية، أخذاً في الاعتبار أنها يجب أن تتعامل مع القضايا الثنائية بالإضافة إلى المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى المقيمة في لاهاي؟

على الرغم من أن أهمية المحكمة الجنائية الدولية تختلف من سفارة إلى سفارة، أرى أن معظم البعثات في لاهاي تضع المحكمة على قائمة أولوياتها. فالمحكمة ذات صلة ليس فقط بالنسبة للدول الأطراف ولكن أيضاً بالنسبة للدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي. والتطورات في مجال العدالة الجنائية الدولية لها تأثير آخذ في الزيادة في كيفية تعامل الدول مع قضايا مثل حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والسلام، وبالتالي تتطلب المحكمة الجنائية الدولية اهتماماً

على مستوى عال من قبل البعثات الدبلوماسية.

ما هي النسبة المئوية لساعات عملك التي تكرسها لمسائل المحكمة الجنائية الدولية؟

بصفتي نائباً لرئيس البعثة في السفارة الكولومبية، فإن إحدى مسؤولياتي الرئيسية هي متابعة جميع القضايا المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، وهي مسؤولية أضطلع بها منذ ما يقرب من ست سنوات. وبالنسبة إلى كولومبيا، وهي بلد يلتزم بالمحكمة ويتخذ خطوات عملية ناجحة نحو العدالة الانتقالية، فهي تعلق أهمية كبرى على تطورات هذه المؤسسة. وأنا أكرس حوالي ٤٠٪ من وقتي لمسائل المحكمة الجنائية الدولية.

الملامح الشخصية

الهوايات:
الإبحار والتصوير الفوتوغرافي
الكتاب الذي تقرأه في الوقت الراهن:
ثلاث روايات عن مصر القديمة كتبها نجيب محفوظ
الأفلام المفضلة:
Double Indemnity (Billy Wilder),
The Trial (Orson Wells),
Lunacy (Jan Svankmajer),
Life Aquatic (Wes Anderson)
المطرب المفضل:
خورخي دريكسلر، أو إشداء الكمبيوتر
Machead or PC diehard: Machead

معظم المواقع التي زرتها:
www.earth-touch.com,
www.earth-touch.com,
www.arkive.org,
www.arkive.org,
www.wired.com,
www.wired.com
الوجبة المفضلة:
الاسباغيتي أغليو وأوليو إي بيبيروسينو
المكان المفضل لقضاء العطلة:
مزرعتي في ريف الأنديز في كولومبيا في أحضان الطبيعة والحيوانات.

مكتب الجمعية

أخذ مكتب الجمعية يعد للدورة التاسعة وما بعدها عن طريق النظر في جملة أمور منها المواضيع التالية:

- متابعة المؤتمر الاستعراضي
- وتقريري فريقيه العاملين في لاهاي ونيويورك وتقرير لجنة المراقبة بشأن المباني الدائمة
- وانتخاب المدعي العام للفترة التي ستبدأ من سنة ٢٠١٢ عن طريق إنشاء لجنة بحث

اجتماعات المكتب والفريق العامل في نيويورك والفريق العامل في لاهاي ولجنة المراقبة في سنة ٢٠١٠
(تشمل المشاورات غير الرسمية)

المكتب	٢١
الفريق العامل في لاهاي	٤٦
الفريق العامل في نيويورك	١٧
لجنة المراقبة	٣٢

أعضاء المكتب أثناء إطلاع المدعي العام لهم على أنشطة مكتبه في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر

عُهد إلى الفريق العامل في لاهاي متابعة القضايا التي نظر فيها المؤتمر الاستعراضي وهي التكامل والتعاون وتأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة. وأخذ الفريق يتناول كذلك جملة أمور منها آلية الرقابة المستقلة والتخطيط الاستراتيجي وإنشاء فريق دراسة يعنى بالحوكمة والميزانية المقترحة لسنة ٢٠١١.

نائب الرئيس خورخي لوموناكو، منسق الفريق العامل في لاهاي.

كُلف الفريق العامل في نيويورك بتغطية مواضيع الاشتراكات المتأخرة، والتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في تعيين الموظفين وخطة العمل لتحقيق عالمية نظام روما الأساسي. وكجزء من الإعدادات للدورة التاسعة عقد الفريق العامل في نيويورك اجتماعات بشأن التعديلات على النظام الأساسي وبشأن القرار الجامع.

وعقد السفير بول سيغير (سويسرا) مشاورات غير رسمية لمناقشة كيفية العكوف على التعديلات المقترحة على نظام روما الأساسي التي لم تعرض على المؤتمر الاستعراضي.

الميزانية المقترحة لسنة ٢٠١١

عقدت السفيرة ليديا مورتون (أستراليا) سبع مشاورات غير رسمية باعتبارها جزءاً من الإعداد لمناقشة الميزانية في الدورة التاسعة . واستندت تلك المشاورات إلى الميزانية المقترحة التي قدمتها المحكمة وإلى توصيات لجنة الميزانية والمالية .

البرنامج الرئيسي	نفقات ٢٠٠٩	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠	باستثناء ميزانية مؤتمر الاستعراض	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١	مقترح لجنة الميزانية و المالية ٢٠١١
الهيئة القضائية - MP- I	€ ٩,٧٩٤,٧	€ ١٠,٧٤٣,٧	€ ١٠,٧١٩,٢	€ ١١,٤٦٢,٤	€ ١٠,٦٧٦,٥
مكتب المدعي العام - MP- II	€ ٢٣,٩٠٩,٢	€ ٢٦,٨٢٨,٣	€ ٢٦,٨٢٨,٣	€ ٢٦,٧٧٨,٠	€ ٢٦,٦١٤,٦
قلم المحكمة - MP- III	€ ٥٥,١١٥,٢	€ ٥٩,٦٣١,١	€ ٥٩,٥٤١,٢	€ ٦٣,٥٣٦,٥	€ ٦١,٦٤٩,٩
أمانة جمعية الدول الأطراف - MP- IV	€ ٣,٠٩١,٧	€ ٤,٢٧٢,٨	€ ٣,٠٢١,٨	€ ٣,٠٩٥,٦	€ ٢,٩٧٨,٢
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا - MP- VI	€ ١,٢٦٤,٠	€ ١,٢٢١,٦	€ ١,٢١٧,٦	€ ١,٢٦١,١	€ ١,٢٠٥,٢
مكتب مشروع المباني الدائمة - MP- VII-1	€ ٣١٧,٤	€ ٥٨٤,٢	€ ٥٨٤,٢	€ ٥٤٧,٤	€ ٤٩٢,٢
البرنامج الرئيسي السابع - MP- VII-5		€ ٣٤١,٦	€ ٣٤١,٦	€ ٣٠٦,١	€ ٣٠٣,١
المجموع	€ ٩٣,٤٩٢,٢	€ ١٠٣,٦٢٣,٣	€ ١٠٢,٢٥٣,٩	€ ١٠٦,٩٨٧,١	€ ١٠٣,٩١٩,٧

(الوحدة = ١٠٠٠ يورو)

ولا يشمل هذا الجدول
– صندوق رأس المال العامل (٧ ٤٠٦,٠ يورو)

اجمالي ميزانية البرنامج

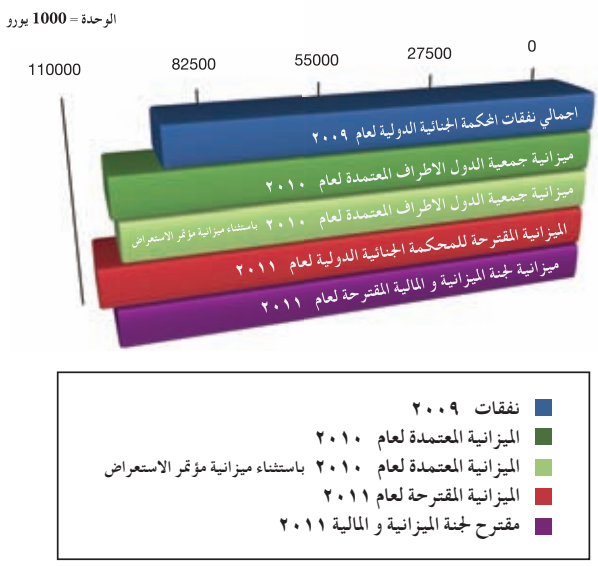

الميزانية حسب البرنامج الرئيسي

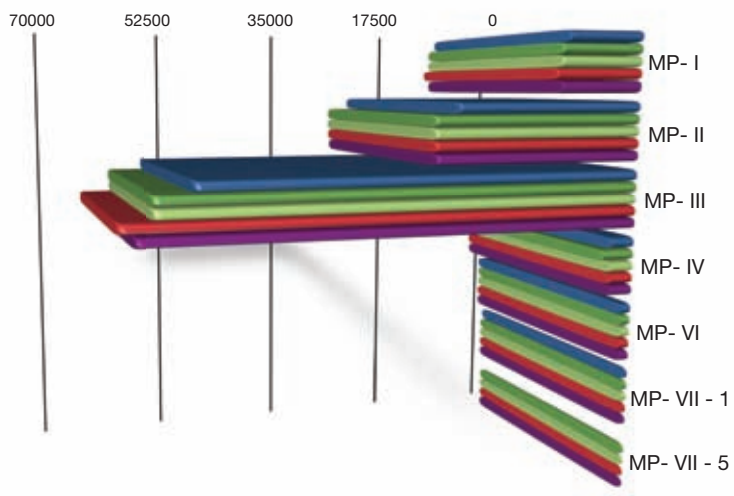

الجدول الوظيفي المعتمد للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠

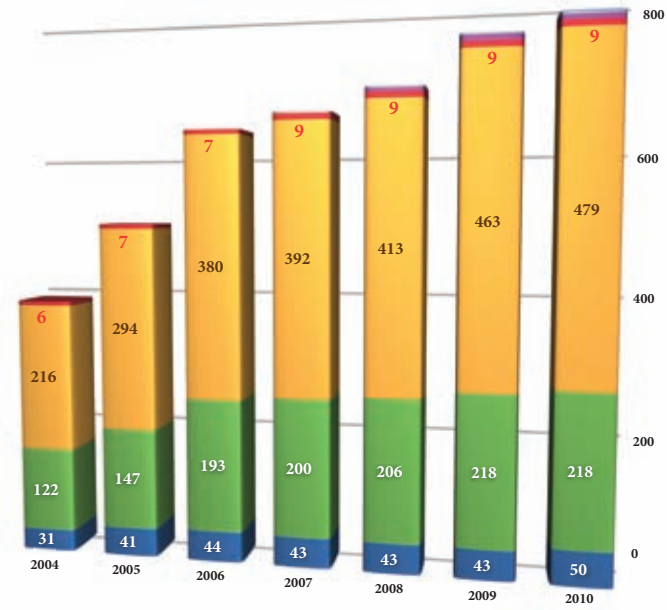

البرنامج الرئيسي السابع – MP- VII-5
مكتب مشروع المباني الدائمة – MP- VII-1
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا – MP- VI
أمانة جمعية الدول الأطراف – MP- IV
قلم المحكمة – MP- III
مكتب المدعي العام – MP- II
الهيئة القضائية – MP- I

الملاك الوظيفي المقترح لسنة ٢٠١١

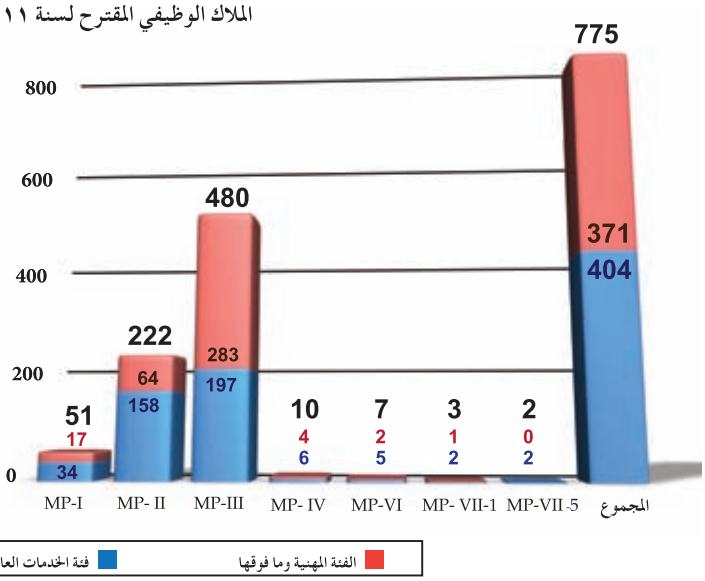

البرنامج الرئيسي	الفئة المهنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة	المجموع
الهيئة القضائية – MP- I	٥١	١٧	٣٤
مكتب المدعي العام – MP- II	٢٢٢	٦٤	١٥٨
قلم المحكمة – MP- III	٤٨٠	٢٨٣	١٩٧
أمانة جمعية الدول الأطراف – MP- IV	١٠	٤	٦
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا – MP- VI	٧	٢	٥
مكتب مشروع المباني الدائمة – MP- VII-1	٣	١	٢
البرنامج الرئيسي السابع – MP- VII-5	٢	٠	٢
المجموع	٧٧٥	٣٧١	٤٠٤

الميزانية الأساسية / المتعلقة بالحالات المقترحة لسنة ٢٠١١

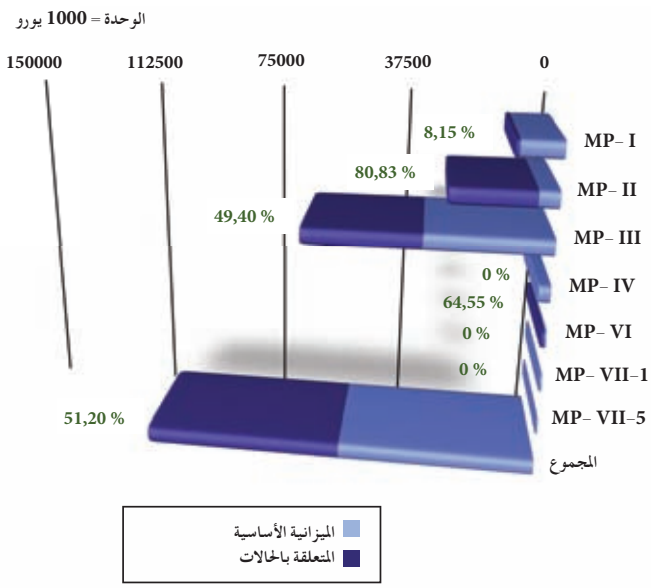

صحيفة الوقائع لسنة ٢٠١٠ : اشتراكات الدول الأطراف في الميزانية في ١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠

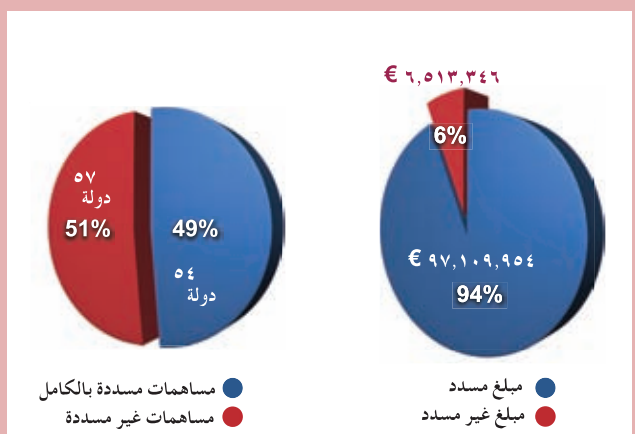

مقابلة مع السيد سانتياغو وينز، رئيس لجنة الميزانية والمالية

كيف يتأتّى للجنة الميزانية والمالية، باعتبارها جهازاً فرعياً من أجهزة جمعية الدول الأطراف، أن تضمن استقلالها الفني عند تقديم توصياتها؟

لجنة الميزانية والمالية هي جهاز فرعي من أجهزة جمعية الدول الأطراف يتألف من ١٢ خبيراً لديهم خبرة مشهود بها في مجالات ميزانيات المنظمات الدولية، والشؤون الإدارية والمالية، ومراجعة الحسابات. وتقوم الدول الأطراف بانتخاب أعضائها. وينص النظام الداخلي للجنة الميزانية والمالية على أن يعمل أعضاؤها بصفتهم الشخصية ولا يجوز لهم أن يتلقوا تعليمات من أي دولة في معرض أداء مهامهم. وهذا الشرط هو ضمانة للدول بأن تكون توصيات اللجنة مستقلة وأن تكون سليمة من الناحية الفنية. وبإيجاز، تقدم اللجنة توصياتها وفقاً لأحكام ولايتها بشكل تام. والمحكمة ملزمة بتزويد أعضاء اللجنة بكل ما يلزم من معلومات، وفي حين أننا نتشاور مع ممثلي الجمعية عندما يكون ذلك مناسباً، فإننا نجري مناقشاتنا ونضع توصياتنا داخلياً فيسهم شتى أعضاء اللجنة باقتراحاتهم ونتوصل إلى أي قرار بوصفنا لجنة. ثم يُقدّم هذا القرار إلى الجمعية من أجل النظر فيه، وبطبيعة الحال فإن الجمعية لها سيادتها وتستطيع أن تبت في الأمور حسبما تراه هو الأفضل.

يوجد حالياً عدد من الهيئات المختلفة المسؤولة عن قضايا المراقبة، وهي: لجنة الميزانية والمالية، ومراجع الحسابات الخارجي، ولجنة المراجعة الداخلية للحسابات، ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وآلية الرقابة المستقلة وهي آلية حديثة العهد. فكيف يمكن تجنب مخاطر الازدواجية في العمل الفني والمضاعفات التي تلحق بخطوط المسؤولية تجاه الهيئات الأعلى مستوى؟

مفتاح هذه العملية هو تمسك كل هيئة أو مكتب بولايته، كما هي مبينة في صكه التأسيسي. فلا بد، قبل إنشاء هيئة جديدة أو مكتب جديد، من إيلاء الاعتبار الواجب لما هو متوقع القيام به ومن تحديد خط السلطة و/أو المراقبة الخاصة به. فبعض الهيئات، على سبيل المثال، تشكل جزءاً من الهيكل الداخلي للمحكمة – مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، ولجنة مراجعة الحسابات التي يوجد بها أعضاء خارجيون ولكن خط السلطة الخاص بها هو المحكمة – أو لجنة الميزانية والمالية التي تقدم توصيات إلى الجمعية.

ويعين آخرون من جانب الجمعية (مراجع الحسابات الخارجي/لجنة الميزانية والمالية/آلية الرقابة المستقلة). ويجب أن تتصرف كل جهة من هذه الجهات في حدود ميدان ولايتها وينبغي إجراء مشاورات عند الضرورة بغية تجنب الازدواجية.

كيف تقيّم عمل لجنة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمحكمة ومهمة مراجعة الحسابات بوجه عام؟

يمكن للجنة المراجعة الداخلية للحسابات في المحكمة أن تكون أداة مفيدة من أدوات المحكمة فيما يتعلق بالإدارة، فقد استغرق إنشاؤها عدة سنوات بحيث تضم أغلبية من الأعضاء الخارجيين ولا يزال لم يتضح بعد ما يمكن أن تسهم به. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعين في سنة ٢٠١٠ ونحن نجري مناقشات معها لمعرفة ما إذا أمكن لاجتماعاتها، بالإضافة إلى تقديم المشورة إلى المحكمة، أن تيسّر أيضاً أعمال لجنة الميزانية والمالية التي تنظر هي الأخرى في تقارير مراجعة الحسابات وفقاً للولاية الممنوحة من الجمعية.

وبخصوص دور عملية مراجعة الحسابات بوجه عام، يبدو لي أن الإسهام المقدم من مراجع الحسابات الخارجي قد أتاح دعماً حيوياً أثناء فترة الثماني سنوات هذه التي قامت خلالها المحكمة بتوطيد وضعها وأنه قد ظل في الآونة الأخيرة يسهم في عمليات المحكمة عن طريق تقديم توصيات تهدف إلى تحسين الكفاءة وأوجه المراقبة الإدارية والمالية.

وقد أجرى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تغييرات في الإدارة. وقد ظل هذا المكتب دون مدير لأكثر من عام (٢٠٠٨–٢٠٠٩)، ولكنه يعمل الآن كأداة داخلية تدعم أجهزة المحكمة. ومن وجهة نظر لجنة الميزانية والمالية، فإننا نأمل أن تعكس التقارير المقدمة من المكتب مهامه الأساسية، أي ينبغي أن تكون مستقلة وذات أهمية حاسمة عند مراجعة ممارسات الإدارة الخاصة بجميع الأجهزة الثلاثة للمحكمة.

يبدو أن بعض توصيات اللجنة تتخطى ولايتها: مثال ذلك الاقتراحات المتعلقة بانتخاب رئيس المحكمة والمسجّل من جانب الجمعية، وإدراج ميزانية مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي أو ميزانية الاعتمادات المخصصة للزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين في مرفق وثيقة ما، وما إلى ذلك. هل يمكنك شرح هذه الأمور بإيجاز؟

المراجعات التي تقوم بها لجنة الميزانية والمالية والتوصيات المقدمة منها تلتزم بالولاية الممنوحة لها من الجمعية في القرار التأسيسي ووفقاً له تتولى اللجنة المسؤولية عن «الفحص الفني لأي وثيقة مقدمة إلى الجمعية وتكون مشتملة على آثار مالية أو آثار تتعلق بالميزانية أو أي مواد أخرى ذات طابع مالي أو طابع له صلة بالميزانية أو الإدارة، حسبما تعهد إليها به جمعية الدول الأطراف».

وبموجب هذه الولاية فإن علينا التزاماً بالتعليق على أي مسألة قد تؤثر على الميزانية في الأجلين المتوسط والطويل. وقد قررت الدول التركيز على مسألة الإدارة السليمة للمحكمة وطلبت إلى اللجنة أن تقدم آراءها بشأن جوانب محددة. وقد حرصت اللجنة إلى أقصى حد على تجنب أي توصيات يمكن أن يكون لها مغزى سياسي بالنظر إلى أن دورنا هو بالتأكيد دور فني.

وفي حالة رئيس المحكمة، بدا لنا أنه ينبغي تعزيز هذه الوظيفة البارزة الأهمية وأنه ربما يمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه بواسطة الانتخاب المباشر للرئيس من جانب جمعية الدول الأطراف؛ بالنظر إلى أن الرئيس يُنتخب حالياً من جانب زملائه القضاة. في حين أن القضاة ينتخبون مسجّل المحكمة دون أن تُؤخذ في الحسبان بالضرورة توصيات الجمعية في هذا الصدد. ورأت اللجنة أنه ينبغي أن تبدأ الجمعية في بحث هذه الخيارات، من باب الاقتراحات، في المناقشة المتعلقة بالإدارة السليمة.

وفيما يتعلق بإدراج مشاريع الميزانيات في مرفق وثيقة ما، فإن هذا هو إجراء فني محض من وجهة نظر الميزانية بالنظر إلى أن الجمعية هي التي تمتلك القرار السياسي المتعلق باعتماد الميزانية؛ وما قلناه هو أن الميزانيات التي تتطلب الإقرار السياسي ينبغي إيرادها منفصلةً. فإذا قررت الجمعية في دورتها السنوية إدراج ميزانية من المرفق فستكون المسألة ببساطة هي إضافة الرقم المعني إلى الميزانية المعتمدة في القرار المتعلق بالموضوع، كما درجت على ذلك الممارسة في الماضي.

وفي حالة مكتب الاتصال في أديس أبابا، فإنني أود التشديد على أنه لا يمكن تأويل ذلك على أنه إلغاء لهذا البند من الميزانية؛ فإننا وبكل بساطة نعتقد أن الجمعية هي التي ينبغي أن تقرر مقدار المبلغ الذي ترغب في تخصيصه لدعم إنشاء مكتب الاتصال في سنة ٢٠١١. وعلى أساس ما اقترحته المحكمة، يمكن للجمعية أن تبت في مخصصات محددة أو يمكن أن تطلب إلى المحكمة تمويل هذه الأنشطة من الموارد القائمة. والأمر الواضح هو أن طلب الميزانية المقدم من المحكمة والبالغ ٤٢٠ ٠٠٠ يورو لا أساس له نظراً إلى أنه لا يمكن إنشاء المكتب المذكور في ظل الظروف الحالية.

كيف يمكن أن تشرح التوصيات المتعلقة بالقضاة: القضاة المخصصون، ووجود القضاة في لاهاي، وعدد القضاة الذين يتناولون مرحلة الأعمال التحضيرية، ووحدات الدورات التدريبية للقضاة الجدد؟

بالنظر إلى أن المحكمة هي مؤسسة جديدة، فلم يكن بوسع مصممي النظام الأساسي التنبؤ بجميع التحديات المختلفة التي ستواجهها. إذ توجد عدة عوامل سيكون لها تأثير مالي يُعتد به في الأجل المتوسط ونحن نرى أن من واجبنا تنبيه الجمعية إليها وإلا فإن الميزانية يمكن أن تتأثر على نحو خطير في السنوات القادمة. وأحد هذه العوامل هو عدد القضاة المطلوبين فيما يتعلق بالمحاكمات المستمرة عند انتهاء ولاية القاضي وفيما يتعلق أيضاً بمرحلة الأعمال التحضيرية. والاقتراح المتعلق بالنظر في مزايا ومثالب العمل بنظام القضاة المخصصين يرتكز على الخبرة التي اكتسبتها محاكم أخرى. أما الاقتراح الداعي إلى أن تنظر الجمعية في إدخال تعديل محتمل على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بخصوص مسألة مرحلة الأعمال التحضيرية فقد قُدم لكي يمكن للجمعية أن تتخذ قرارها وهي على علم كامل بمدى تأثيره على الميزانية، وهو أمر لن يكون بالضرورة هو الحالة إذا ظلت المسألة ضمن السلطة التقديرية لدوائر القضاة المختلفة؛ بل ومن المتصور أنه يمكن للدوائر المختلفة أن تتخذ قرارات مختلفة.

وقد قررت لجنة الميزانية والمالية أن تطرح سؤالاً عن وجود القضاة في لاهاي للتأكد مما إذا كان غيابهم عنها يمكن أن يكون له أثر معاكس على معدل تقدم جلسات المحاكمات. ذلك وإن كان من الصحيح أن أنواعاً معينة من العمل يمكن تأديتها عن بعد، فإن من المطلوب في عدد من الحالات وجود القضاة لدفع الجلسات إلى الأمام. وأما وحدات الدورات التدريبية فقد اقتُرحت لكي يمكن للقضاة الذين يأتون من محاكم وطنية أو الذين لديهم خلفية دبلوماسية أو أكاديمية أكبر أن يستفيدوا من فرصة تحديث معارفهم بالاحتكاك بزملاء آخرين؛ فالدورات المنتظمة لتجديد المعلومات لرجال القانون هي ممارسة معتادة في بلدان شتى ونحن نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة للمحكمة.

ما هو موقف لجنة الميزانية والمالية من الاستقلال الفني والمسؤولية الإدارية لأجهزة المحكمة، وخاصة القضاة ومكتب المدعي العام، في وقت توجد فيه حاجة ملازمة لا نزاع فيها إلى الاستقلالية في ممارسة هذه الأجهزة لمهامها؟

توجد في النظام الأساسي أحكام تضمن، من ناحية، استقلالية القضاة ومكتب المدعي العام والتي تشكل شرطاً لا بد منه بالنسبة إلى محكمة. بيد أن النظام الأساسي ينص أيضاً على دور رقابي للجمعية وهو ولاية تمارسها الجمعية إما مباشرة أو عن طريق هيئات فرعية حسبما تراه ملائماً. ويجب أن يكون جميع أصحاب المناصب المنتخبين من الجمعية مسؤولين على المستوى الإداري عن الطريقة التي يديرون بها الموارد البشرية والمادية التي توفرها لهم الجمعية من أجل أداء واجباتهم. وهذا موجود أيضاً في النظم الوطنية التي توجد فيها هيئة– هي مكتب المراقب المالي– قد تباشر تحريات وتحقيقات في الحالات المعنية حسبما تراه ضرورياً. ومن الواضح أن الجمعية وحدها هي التي تستطيع أن تحدد مضمون سلطاتها بشأن المسؤولية الإدارية للمحكمة، ويكون ذلك في هذه الحالة على أعلى مستوى.

محددات التكلفة في الأجل المتوسط

يوجد عدد من بنود الميزانية في الأجل المتوسط من شأنه أن يؤدي إلى حدوث زيادة كبيرة في ميزانية المحكمة وهو لا يرتبط بعدد حالات التحقيق أو المحاكمات: الاستثمار في السلع الرأسمالية من أجل شراء المعدات والمركبات؛ وتمديد فترات خدمة بعض القضاة؛ وإيجار مبانٍ مؤقتة، وما إلى ذلك. كيف يمكن خفض تأثير هذه التكاليف في ظل المناخ الحالي المتسم بالتقشف المالي دون التأثير على العمليات الأساسية للمحكمة؟

ووجهت اللجنة انتباه الجمعية إلى البنود التي من شأنها أن يكون لها تأثير كبير على الميزانية في سنة ٢٠١٢ وما بعده؛ واقترحت اللجنة في بعض الحالات، مثل حالة تمديد فترات خدمة القضاة، خيارات ترمي إلى خفض هذا التأثير. وفيما يتعلق بالسلع

توصيات لجنة الميزانية والمالية الرئيسية بشأن ميزانية سنة ٢٠١١

- الميزانية المقترحة من المحكمة لسنة ٢٠١١: ٧٠٠ ٠٢٢ ١٠٧ يورو
- الميزانية المقترحة من لجنة الميزانية والمالية: ٦٠٠ ٩١٩ ١٠٣ يورو
- ستؤثر توصيات لجنة الميزانية والمالية بتعديل إجمالي بالخفض يبلغ ٣,١ ملايين يورو يمكن تلخيصه على النحو التالي:

(أ) تجميد عدد الوظائف الدائمة عند المستوى المعتمد لسنة ٢٠١٠ وذلك إلى حين إجراء إعادة تبرير شاملة لجميع الوظائف.

بالنسبة إلى جميع البرامج الرئيسية

(ب) تكاليف تعيين الموظفين التي تشمل المساعدة المؤقتة العامة: تخفيض بقيمة ٢,٢٣ مليون يورو، ويشمل هذا المبلغ تخفيضاً بقيمة ٧٠٠ ٠٠٠ يورو بالنسبة إلى فريق قاعة المحكمة الثانية.

- خفض موارد المحاكمات المتزامنة في البرنامج الرئيسي الثالث بحوالي الثلث، أي بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ يورو (المشمول في الرقم البالغ ٢,٢٣ مليون يورو المشار إليه أعلاه. وطلبت المحكمة ستة أشهر من المساعدة المؤقتة العامة لفريق قاعة المحكمة الثانية.

(ج) تخفيض الميزانية الإجمالية للسفر بمبلغ ٨٠٠ ٥٣٧ يورو. ويتوزع هذا التخفيض على النحو التالي: تخفيض بنسبة ١٠ في المائة لكل برنامج رئيسي، فيما عدا البرنامج الرئيسي الثاني والبرنامج الرئيسي الثالث، حيث تبلغ التخفيضات ٥,٣ و٨,٣ في المائة على التوالي؛ وتخفيض ميزانية البرنامج الرئيسي الرابع بمبلغ ١٠٠ ١٠٩ يورو؛

(د) تخفيض نفقات التشغيل العامة بنسبة ٢,٥ في المائة: يبلغ إجمالي التخفيض ٣٠٠ ٦٩ يورو؛

(ه) تخفيض تكاليف اللوازم والمواد بنسبة خمسة في المائة: يبلغ إجمالي التخفيض ٥٠٠ ٧٢ يورو؛

(و) تعديلات أخرى (الضيافة والخدمات التعاقدية والتدريب والأثاث والمعدات): يبلغ إجمالي التخفيض ٤٠٠ ٩٩ يورو؛

(ز) حالات إعادة التصنيف: أوصت لجنة الميزانية والمالية بالموافقة على ٧ وظائف من أصل ١٨ وظيفة قدمتها المحكمة (تشمل إنشاء وحدة بعد إلغاء وظيفة نائب المدعي العام).

من اليسار:
مقرر لجنة الميزانية والمالية، السيد مسعود حسين، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ – هيون سونغ، ورئيس لجنة الميزانية والمالية، السيد سانتياغو ونز مع السيد رينان فيلاسيس، مدير الأمانة

الرأسمالية، توجد بعض البنود التي ربما يمكن تأجيلها لفترة ما مثل عدم استبدال المركبات لبضع سنوات أخرى؛ بيد أنه توجد بنود أخرى مثل استبدال أجهزة الحواسيب التي ربما تكون لا غنى عنها للحفاظ على عمليات المحكمة.

أما مسألة إيجار المباني المؤقتة الذي ستبلغ تكلفته ٣ ملايين يورو في سنة ٢٠١٢ وعلى الأقل ٦ ملايين يورو ابتداء من سنة ٢٠١٣، فتتطلب إجراء مناقشات هامة مع الدولة المضيفة. وينبغي للمحكمة من ناحيتها أن تولي أولوية لنفقاتها وأن تخرج بأفكار ابتكارية من أجل زيادة كفاءة عملياتها وتحسين الإنتاجية.

توصيات رئيسية أخرى للجنة الميزانية والمالية

(أ) صندوق الطوارئ: تعديل الأحكام ذات الصلة لكي تقدم المحكمة إخطاراً «مفصلاً» عندما تقدم معلومات عن إمكانية النفاذ إلى الصندوق؛

(ب) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإذن للمحكمة الجنائية الدولية بالبدء في تنفيذ هذا النظام المحاسبي الجديد: زيادة الميزانية بمبلغ ٣٣٢ ٦٠٠ يورو؛

(ج) تحديد مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي إلى ثمانية أعوام في الإجمالي؛

(د) إدراج الميزانيات التي تقترحها المحكمة بالنسبة إلى البنود التي تتطلب موافقة الجمعية في مرفقات بالميزانية، حتى تقرر الجمعية خلاف ذلك.

صندوق الطوارئ

ما هي إجراءات إخطار صندوق الطوارئ من جانب قلم المحكمة وما السبب في اقتراح تحسين هذه الإجراءات؟

يرسل قلم المحكمة حالياً رسالة إلى رئيس لجنة الميزانية والمالية لإخطاره بأن المحكمة ترى أن من الضروري السحب من صندوق الطوارئ بخصوص مبلغ محدد بسبب ظروف غير متوقعة، ولكنه لا يورد مزيداً من التفاصيل. ويحيل رئيس اللجنة هذه الرسالة إلى أعضاء اللجنة ثم يرد على المسجل في غضون فترة ١٤ يوماً مقدماً تعليقات اللجنة على الرسالة. ولا يشكل هذا الرد إذناً بالسحب من صندوق الطوارئ؛ فهو يحتوي عادة على عدد من الاقتراحات أو يعكس وجهة نظر اللجنة ومفادها أنه ينبغي للمحكمة أن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق وفورات بغية استيعاب التكاليف الإضافية واستخدام موارد صندوق الطوارئ في أدنى الحدود. وتجدر ملاحظة أن اللجنة متى رأت أن بمقدورها تقديم إسهام ما، على أساس المعلومات المحدودة المقدمة من المحكمة في هذه الإخطارات، فإنها تفعل ذلك كتابةً. وفي العام الأخير وحده، أرسل المسجل أربعة إخطارات؛ وأرسلت اللجنة أربعة ردود مشفوعة بتعليقات مناظرة.

وتنشأ المشكلة الآن نتيجةً للمعلومات المتلقاة في الدورة الأخيرة بشأن الغرض الذي استُخدمت من أجله موارد صندوق الطوارئ وهي استخدامات لم تر اللجنة أنها تتمشى تماماً مع الأغراض المقصودة من الصندوق بالنظر إلى أن بعض البنود التي أوضحت المحكمة أنها تتطلب موارد من صندوق الطوارئ لا تتعلق من حيث طبيعتها بعمليات بل هي بالأحرى بنود استراتيجية أو مجرد بنود مرغوب فيها. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للمحكمة أن تقدم مبررات تفصيلية لطلبها المتعلق بالسحب من صندوق الطوارئ فتبرر الغرض الذي تُطلب الموارد من أجله.

الموارد البشرية

فيما يتعلق بالموارد البشرية، توصي اللجنة بالموافقة على إعادة تصنيف بعض الوظائف ولكن ليس وظائف أخرى. فما هي المعايير التي تُطبق في وضع هذه التوصيات؟

تفضل اللجنة بحث هذه التوصيات في اجتماعها السنوي الذي يُعقد في نيسان/أبريل عندما يكون لدينا وقت أكبر بالنظر إلى أن دورة آب/أغسطس تُكرس في المقام الأول للنظر في الميزانية. والاستعراض الذي تجريه اللجنة يركز على المعلومات التفصيلية التي ينبغي أن تقدمها المحكمة في وقت مناسب. وهذه المعلومات تكون من إعداد خبير استشاري من خارج المحكمة.

وقد لاحظنا أن المحكمة تقدم عدداً كبيراً من الطلبات كل عام من أجل إجراء عمليات إعادة تصنيف للوظائف. وفي الفترة من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠٠٩ بلغت هذه الطلبات ما مجموعه ١٠١ عملية إعادة تصنيف موافق عليها، بما لذلك من تأثير على الميزانية. ونحن نعتقد أن عمليات إعادة تصنيف الوظائف ينبغي

من اليمين: أعضاء لجنة الميزانية والمالية –
السيدة إلينا سوبكوفا والسيد أوغو سيسي والسيد غيرد ساوب والسيدة روزيت نيبرينكيندي كاتونغي والسيد جوهاني ليميك والسيد فخري الدجاني (الأمانة)

من اليسار: أعضاء لجنة الميزانية والمالية –
السيد شينيشي ايدا والسيد فوزي غرايبة والسيد جيل فنكلشتاين والسيدة كارولينا ماريا فرناندیز أوبازو والسيد دافيد بانيانكا

أن تكون هي الاستثناء. ومن اللازم تحسين عملية تقديم تلك العمليات والنظر فيها. وتكون المشكلة هي أنه عندما يتعلق الأمر بالموارد البشرية لا يكون لدى المحكمة توجيهات إدارية مفصّلة. وإننا نأمل في تلقي وثيقة استراتيجية بشأن هذا الموضوع في دورة نيسان/أبريل القادمة.

وبإيجاز، تتلقى اللجنة معلومات من المحكمة عن وصف الوظائف وتبريرات لتغيير المهام كما تتلقى التصنيف المقدم من الخبير الاستشاري. وعلى أساس هذه الوثائق، تقدم لجنة الميزانية والمالية أسئلة إلى المحكمة التي يجب أن تقنع اللجنة بأن طلبها له ما يبرره. فإذا اقتنعت اللجنة تمام الاقتناع بهذا التبرير، فإنها توصي بإعادة تصنيف الوظيفة. وينبغي أن يكون واضحاً أن إعادة التصنيف تشير إلى الوظيفة وليس إلى الشخص الذي يشغلها. ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تُتْبع عملية إعادة التصنيف بعملية اختيار تتسم بالشفافية بغية تجنب استخدام عمليات إعادة تصنيف الوظائف كوسيلة للترقي الوظيفي.

قدمت اللجنة عدداً من التوصيات الإضافية المتعلقة بالموارد البشرية، فقد اقترحت مثلاً إلغاء وظائف ظلت شاغرة لمدة من الزمن، وتجميد عدد من الوظائف، وما إلى ذلك. فما هو الهدف من وراء هذه التدابير؟

إننا نعتقد أن مرحلة إنشاء المحكمة قد اختُتمت بنجاح. ولدى المحكمة ما يكفي من الموظفين للقيام بأعمالها. وفي مرحلة الإنشاء، طُلبت الوظائف التي كانت ضرورية في تلك المرحلة ولكن ربما لم تعد هذه الوظائف ضرورية اليوم. ولذلك فإننا نوصي بإعادة النظر في جميع الوظائف إلى جانب مبرراتها وهذا هو السبب في أننا نقترح تجميد عدد من الوظائف. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة الميزانية والمالية تطلب أن تولي المحكمة أولوية لشغل الوظائف التي لا غنى عنها لأداء المهام الأساسية للمحكمة وتقترح إلغاء الوظائف غير الضرورية. وإننا نرى أن الوظيفة التي ظلت شاغرة لعامين أو أكثر لا يمكن أن تكون وظيفة لا غنى عنها. وهذا كله لا يحول دون أن تطلب المحكمة أموالاً من أجل وظائف مؤقتة قد تلزم فعلاً نتيجةً لتحقيقات أو محاكمات جديدة أو نتيجةً لزيادات في حجم العمل.

الموظفون الميدانيون يتسمون بوضع خاص بسبب الشروط الخاصة المتعلقة بخدمتهم. ماذا كانت انطباعاتك عندما زرتَ بعض هذه المكاتب، في كمبالا وبونيا؟

يؤدي الموظفون الميدانيون مهمة جوهرية من مهام العمليات في سياق القيود المفروضة على الموارد بفعل الظروف. وقد تلقت اللجنة تقريراً تفصيلياً عن وضع هذه المكاتب، بما في ذلك عدد من الملاحظات والمخاطر التي تبين وجودها. وأود التأكيد أن بعض أعضاء اللجنة قد أُتيحت لهم الفرصة لزيارة اثنين من هذه المكاتب، في كمبالا وبونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قابلنا جميع الموظفين، وألقينا نظرة على المرافق الموجودة، وفحصنا مخزوناتها، وأجرينا محادثات غير رسمية. ولكل مكتب طابعه الخاص في منطقته الخاصة به ولذلك فإنه يتعين علينا، بالاستناد إلى هيكل عام، أن نأخذ في الحسبان العوامل المختلفة عند تبرير إتاحة الموارد المطلوبة. وبإيجاز فإننا لم نجد مشاكل على المستوى الإداري، فالمكاتب منظّمة بصورة جيدة ونود التأكيد أن التعاون فيما بين الموظفين في كلا المكتبين كان ممتازاً.

التعديلات

أوضحت المحكمة أنها تتوقع الحاجة إلى إيجاد موارد تكفي لتشغيل قاعتين من قاعات المحكمة مع الفريق الذي يخص كلاً منهما في سنة ٢٠١١ وأنها تتوقع إجراء محاكمتين أو ثلاث محاكمات في وقت واحد. فكيف تبررون توصية اللجنة بإجراء تخفيض بمقدار ٠٠٠ ٧٠٠ يورو في الاعتمادات الخاصة بالفريق الذي سيغطي خدمات قاعة المحكمة الثانية لمدة ستة أشهر؟ ألا يعرّض ذلك عقد المحاكمات للخطر؟

استندت توصية اللجنة إلى نمط استخدام قاعتي المحكمة في عام ٢٠٠٩ واستخدامهما المخطط له في سنة ٢٠١٠. فقد أظهرت البيانات المقدمة من المحكمة أن التوقعات المتعلقة باستخدام القاعتين لم تتحقق قط وأن استخدامهما الفعلي كان نتيجةً لذلك أدنى بكثير من الافتراضات التي بنت المحكمة توقعاتها عليها. ورأت اللجنة أن خفض المخصصات بمقدار ٠٠٠ ٧٠٠ يورو هو أمر واقعي ولن يحول دون أن تجري المحكمة محاكمتين في قاعتين من قاعات المحكمة في وقت واحد شريطة وجود إعداد أفضل وتنسيق أفضل في تحديد مواعيد استخدامهما. وقد تركنا للمحكمة المرونة اللازمة لكي تبت في المجالات التي ينبغي أن تُجرى فيها تخفيضات الإنفاق وتحديد النفقات التي ينبغي إيلاؤها أولوية.

وينبغي تذكّر أن المحكمة لم تعجز قط طوال هذه السنين عن إجراء تحقيقات أو محاكمات بسبب الافتقار إلى الموارد بل كان الأمر على العكس من ذلك. ولهذا السبب، فإننا نطلب مزيداً من المعلومات بشأن إمكانية استخدام صندوق الطوارئ، أي لضمان أن تُستخدم الموارد التي تتاح، متى نشأت الحاجة إليها، لتحقيق الغرض الذي اعتمدت من أجله.

ما هي التغييرات بشأن المساعدة القانونية للضحايا والمساعدة القانونية للدفاع؟

استندت التوصية لدينا على استخدام هذه المخصصات في عام ٢٠٠٩ واستخدامها المتوقعة حتى نهاية عام ٢٠١٠. وكانت تعديلات طفيفة : تخفيض ما مجموعه ٥ ٤٠٠ يورو و١ ٦٠٠ يورو من المساعدة القانونية للضحايا والمساعدة القانونية للدفاع، على التوالي.

إننا نعرف أن التزامات العمل ستمنعك من حضور اجتماع الجمعية في نيويورك. فكيف يتسنى لك متابعة المسائل الكثيرة المعروضة على اللجنة طوال العام والتوفيق بينها وبين أنشطتك المهنية؟ ومن سيحضر اجتماع الجمعية عن اللجنة؟

يؤسفني أنني لا أستطيع الحضور في نيويورك. فالتزامات العمل تلزمني بأن أكون في مونتيفيديو ولكنني طلبت من النائبة الموقرة لرئيس اللجنة، السفيرة روسيت نيرينكيندي، تمثيل اللجنة. وسيرافقها مقرر اللجنة، السيد مسعود حسين والسيدة كارولينا فيرنانديز التي من المنتظر أن تكون موجودة في نيويورك في هذين الموعدين والتي عرضت أن تساعدنا أيضاً. وإنني متأكد من أنهم سيقومون بعمل ممتاز بالنظر إلى أن التفوق والتفاني في أداء الواجب هما السمتان المميزتان لأعضاء اللجنة. وإنه حقاً لشرف لي أن انتخبت رئيساً لهذه المجموعة المرموقة من الخبراء.

السيد وينز يطلع الفريق العامل في لاهاي على ما جرى في دورة لجنة الميزانية والمالية المنعقدة في آب/أغسطس

التكامل فيما بعد كمبالا

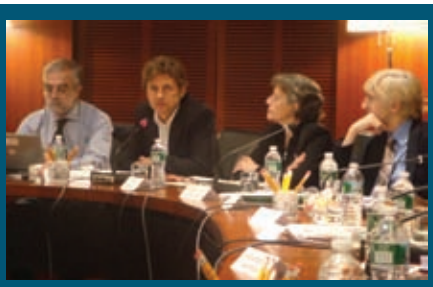

نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية، برعاية وحدة سيادة القانون في الأمم المتحدة، معتكف في ضيعة غرينتري في مانهاست في نيويورك يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لاستكشاف كيفية تطبيق مفهوم التكامل.
وناقشت ما يزيد على ٦٠ جهة فاعلة رفيعة المستوى في مجال العدالة الدولية، وسيادة القانون وقطاع التنمية، والدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول غير الأطراف، ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية، جملة أمور منها ما يلي:

- كيفية تعزيز السعي لتحقيق العدالة الجنائية في الجرائم الخطيرة لتطوير سيادة القانون؛
- الدروس المستفادة من الممارسات القائمة، خصوصاً من العلاقة بين المحاكم الدولية والمحلية؛
- أهمية إجراء تقييم للاحتياجات يكون موجه إلى الطلبات التي يفرضها التحقيق في الجرائم الخطيرة والمقاضاة عليها؛
- العلاقة في بعض الظروف بين عدم الرغبة في التحقيق في هذه الجرائم وعدم القدرة على ذلك؛
- التحديات المطروحة أمام إشراك مجتمع التنمية الأعم في جهود التكامل.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، لوحظ أن مختلف الهيئات بذلت جهوداً لتعزيز القدرات القضائية في بعض البلدان،وقد يكون هناك دور للمحكمة في تحفيز الدعم والعمل في ظروف معينة، ومع ذلك أعرب عن شيء من القلق إزاء قدرة المحكمة الجنائية الدولية على المضي قدماً في مسألة التكامل، نظراً لأن تركيز جهودها على هذا الشأن يمكن أن ينتقص من مهامها الأساسية. وعلى الرغم من تصور دور يمكن لجمعية الدول الأطراف أن تضطلع به، فقد لوحظ كذلك أن نقص الموارد البشرية والمالية ينم عن أن هذا الدور سيكون محدوداً.
واعتبر مختلف أصحاب المصالح المعتكف الذي عقد بموجب قواعد تشاتهام هاوس، خطوة أولى للمضي قدماً بالتكامل؛ ورأى البعض أن من الأساسي إجراء المزيد من المناقشة حول ضرورة تطوير العلاقة بين قطاع العدالة والجهات الفاعلة في سيادة القانون، سواء كان ذلك داخل الحكومات الوطنية أو منظومة الأمم المتحدة أو وكالات التنمية.

أوراق ذات علاقة :
http://tinyurl.com/ICTJ-ICCdoc
معرض صور :
http://gallery.me.com/asp.icc/100117

الأحداث

كجزء من خطة عمل الجمعية نظمت البعثة الدائمة لسلوفاكيا وجامعة نيويورك في يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر حلقة نقاش بعنوان «التحديات ومستقبل العدالة الدولية»

من اليسار: السيدة جينيفر تراهان، أستاذة في جامعة نيويورك، والسيدة فاني داسكالوبولو – ليفادا، مستشارة قانونية لدى وزارة الشؤون الخارجية (اليونان)، والسيد هارولد هنغجو كوه، مستشار قانوني لدى وزارة الخارجية للولايات المتحدة، والقاضي بيتر توموكا، نائب رئيس محكمة العدل الدولية، والقاضي سانغ – هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية

اجتماع بين أمانة الكومنولث والمحكمة الجنائية الدولية

من اليسار: السيدة يولند دواريكا (جنوب أفريقيا) تتحدث عن التكامل في اجتماع تشرين الأول/أكتوبر الذي عقد في لندن بشأن المحكمة الجنائية الدولية، مع السيدة إفيلين أنكوماه التي تمثل مؤسسة المعونة القانونية الأفريقية، والسيد أكبر خان، مدير شعبة الشؤون القانونية والدستورية في أمانة الكومنولث

ممثلو مجتمع المنظمات غير الحكومية يحضرون إحاطة تشرين الأول/أكتوبر التي قدمتها أمانة الجمعية

مقابلة مع السيد هانس هيمرود، مدير مشروع المباني الدائمة *

* تشغل المحكمة مبانٍ مؤقتة تتيحها لها حكومة هولندا

منذ متى تشارك في هذا المشروع وما كانت دوافعك الرئيسية للعكوف عليه؟

في لحظة إستقالتي في ١ آذار/مارس ٢٠١١، سأكون شغلت منصب مدير مشروع المباني الدائمة لمدة ٢٩ شهراً. والسبب الرئيسي في شغل هذه الوظيفة المثيرة للاهتمام، هو أنه مشروع معقد تبلغ قيمته ١٩٠ مليون يورو وسنحت لي الفرصة للعمل مع زملاء مهنيين ومتفانين.

نحن في أي مرحلة من مراحل المشروع وما هي اللحظات الرئيسية على المدى المتوسط؟

وضعت الآن اللمسات الأخيرة على التصميم الأولي (التخطيط الوظيفي والمكاني في الأساس). والمرحلة المقبلة هي التصميم النهائي؛ وهو تطوير التصميم الأولي بالتفاصيل (التقنية). وستنظم العطاءات لاختيار مقاول عام في نهاية سنة ٢٠١١/ بداية سنة ٢٠١٢. ومن المزمع الشروع في البناء في تموز/يوليه ٢٠١٢.

ما هي التعديلات و/أو التنقيحات الرئيسية التي دخلت على مرحلة التصميم الأولي؟

عندما اخترنا المهندس قدّرنا للغاية أن المباني رمزية وشفافة. والتصميم فعال للغاية، الأمر الذي يعني توفير نوعية جيدة بسعر معقول. وكان أحد أهم عناصر التصميم الأولي هو مواصلة تطوير مبنى قاعة المحكمة: صممت ثلاث قاعات الواحدة فوق الأخرى، وترك خيار لبناء قاعة رابعة في المستقبل.

جميع الصور: الحقوق محفوظة لمهندسي شركة schmidt hammer lassen

وحيز المكاتب يتمتع بالمرونة ويهيئ بيئة عمل جيدة. وأدرجت الحلول الأمنية بذكاء في التصميم. وشكل المفهوم اللوجستي والتركيبي حلاً أنيقاً في هذا الصدد.

هل يدخل المشروع في الميزانية التي تتوقعها الجمعية؟

هو داخل في الميزانية ويقدم نوعية جيدة.

ما هي الخبرات التي اكتسبتها من العمل في مشروع المباني الدائمة للمحكمة ولن تنساها؟

كان من الرائع العمل في البيئة الدولية مع العديد من الزملاء وأعضاء الفرق المتفانين. واستمتعت بالتواصل مع فريق المخطط العام لتجديد مباني مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛ وهو خير مثال على الطريقة التي ينبغي تنظيم المشاريع بها. وكان أحد أهم الأعمال التي قمت بها هو اختيار المهندس؛ فاختيار المهندس الصحيح والتصور الصحيح للمبنى هو أمر ضروري لنجاح المشروع.

ما الهدف الذي تأمل في أن يكون تحقق عندما تغادر المحكمة؟

لدي أهداف مختلفة؛ وهي أن يكون لدي مشروع بناء منظم على خير وجه؛ والموافقة على التصميم الأولي في إطار الميزانية وإيلاء الأولوية للنوعية الجيدة، واستهلال التصميم النهائي، واستصدار قرار بشأن كيفية تنظيم العطاءات لاختيار المقاول العام.

الجدول الزمني لجمعية الدول الأطراف

٢٠١١

الدورة السادسة عشرة للجنة الميزانية والمالية
لاهاي – من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل

الدورة السابعة عشرة
لاهاي – من ٢٢ إلى ٣٠ آب/أغسطس

جمعية الدول الأطراف

الدورة العاشرة
نيويورك
من ١٢ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر
- انتخاب ستة قضاة وستة أعضاء من لجنة الميزانية والمالية والمدعي العام

المغادرات – نيويورك

تولى نائب الرئيس السيد زاكاري موبوري – مويتا (كينيا) منصب رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

وعاد السيد أليخاندرو ألدي (المكسيك) والسيدة منّا ليند (إستونيا) إلى عاصمتيهما في حين أوفد السيد إيمانويل بيشه (سويسرا) إلى مدينة جنيف.

المغادرات – لاهاي

عاد السفير هانس ماغنسون (السويد) والسيدة إلينا بورناند (شيلي) والسيد أندرزي رينغ (بولندا) إلى عواصمهم. وتولت السفيرة كرستين بيرنغ (الدانمرك) مهامها الجديدة في ستوكهولم.

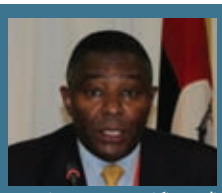
السفير زاكاري موبوري – مويتا

السيد أليخاندرو ألدي

السيدة منا ليندا

السيدة إلينا بورناند

السيد إيمانويل بيشه

السفير هانس ماغنسون

السفيرة كرستين بيرنغ

الدول الأطراف في الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها البالغ عددها ٦٤ دولة

حفل الترحيب ببنغلاديش

سفير بنغلاديش، السيد محمد على سوركار، ونائب الرئيس، السيد خورخي لوموناكو، والرئيس، القاضي سانغ – هيون سونغ، أثناء الحفل الذي عقد في المحكمة للترحيب ببنغلاديش باعتبارها دولة طرفاً جديدة.

المغادرات

انضمت السيدة إستر هالم، وهي موظفة في الأمانة منذ سنة ٢٠٠٦، إلى المكتب المباشر لقلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

قائمة أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من الدول الأطراف في سنة ٢٠١١

- البوسنة والهرسك
- البرازيل
- كولومبيا
- فرنسا
- غابون
- ألمانيا
- نيجيريا
- البرتغال
- جنوب أفريقيا
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

سانت لوسيا تصدق النظام الأساسي

السفير دوناتوس كيث سانت إيمي يسلم صك تصديق نظام روما الأساسي إلى السيدة غابريلا غويتش وانلي، رئيسة قسم المعاهدات في الأمم المتحدة.

صورة: جميع الحقوق محفوظة للأمم المتحدة

شارة الناشر

أمانة جمعية الدول الأطراف، المحكمة الجنائية الدولية

عنوان البريد الإلكتروني:
asp@icc-cpi.int
الموقع الشبكي:
www.icc-cpi.int/Menus/ASP

جميع الحقوق محفوظة للمحكمة الجنائية الدولية – جميع الحقوق محفوظة

هذه الرسالة الإخبارية ليست وثيقة رسمية، وهي رسالة تصدر لأغراض الإعلام فقط.